التعليم العالي والمستويات المعيارية في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة واقتصاد المعرفة دراسة تحليلية

د. عزيزة عبدالرحمن عيدروس

قسم المناهج وطرق التدريس - كلية التربية
جامعة أم القرى

الملخص

يحظى التعليم بقدر وافر من المناقشات والرؤى المستقبلية للتطوير باعتباره مكوناً أساسياً في بناء مشروع النهضة، وباعتباره المشروع الفعال الأساسي للانتقال من الوضع القائم إلى الوضع القادم، وملاحقة التطورات والتغيرات المتسارعة محلياً وقومياً وعالمياً، ذلك أنه لا تحديث ولا تطوير ولا تنمية ولا تقدم، دون تعليم متطور يصل بالمتعلم إلى مستويات تفكير تتجاوز مجرد تعلم حقائق أو معلومات؛ بل نرتفع بتعليمنا إلى أن يتعلم طلابنا كيف يتعلمون وأن يمتلكوا أدوات الفهم وبناء المعرفة وتنمية مهارات حل المشكلات مما يتطلب وضع معايير للتعليم في ضوء المستجدات العصرية التي يتم بها الارتقاء بالقيمة الاقتصادية للتعليم العالي. وتهدف هذه الدراسة إلى تحديد المستويات المعيارية للتعليم العالي في ضوء المستجدات العصرية لمواجهة نظام اقتصادي تربوي عالمي جديد من خلال التعرف على المستويات المعيارية للتعليم العالي حول العالم، وكيف يتم الارتقاء بالقيمة الاقتصادية للتعليم العالي، ووضع تصور مستقبلي لمواجهة نظام اقتصادي تربوي جديد. ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة: (١) أننا لكي نرتفع بعمليات التجديد والتطوير، فإننا في حاجة إلى إحداث تغيير ثقافي واعٍ على مستوى المؤسسات التعليمية معلمين وطلاباً وإدارة ومشرفين؛ (٢) كما أننا بحاجة إلى إحداث تغير ثقافي لدى أولياء أمور الطلاب والرأي العام في المجتمع. ومن أهم التوصيات التي توصلت إليها الدراسة ضرورة التنسيق بين وزارة التعليم العالي ووزارة التخطيط للوصول إلى اعتماد آلية مشتركة تكفل تغطية كامل متطلبات التنمية في المستقبل بإجراء الدراسات والبحوث اللازمة.

مقدمة

يعيش مجتمع القرن الحادي والعشرين كثيراً من المتغيرات العلمية والتكنولوجية والاجتماعية، كما يشهد عديداً من التحولات المهمة في مناحٍ عديدة، ومن ذلك التحول من مجتمع المعلومات إلى مجتمع غزارة المعلومات، ومن مجتمع المعرفة إلى مجتمع ما وراء المعرفة، ومن مجتمع التكنولوجيا إلى مجتمع التكنولوجيا فائقة التقدم. وكل تلك المتغيرات والتحولات وغيرها انعكست آثارها الإيجابية والسلبية على مؤسساتنا المختلفة في الوطن العربي بوجه عام، وهذا يعني أن يتبنى التعليم الرؤية الدولية المقارنة بحيث نفكر عالمياً ونطبق محلياً بدراسة ما أنتجه الفكر العالمي التربوي بقصد الإفادة منه، وتوظيفه التوظيف الملائم لخدمة مسيرة التطوير المتسارعة للحاق بالمستقبل (شحاتة، ٢٠٠٣، ص٣٣).

وحيث إن الجامعات تعتبر مصدراً للعلوم ومنارًا للتطور والتقدم الاجتماعي، لذا أصبحت الجامعات في الوطن العربي ضرورية لإحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق التحديث، وإشاعة التنوير، وتكوين العناصر البشرية المزودة بالمعرفة العلمية والقدرات والمهارات الفنية (عمار، ١٩٨٧، ص٧٧). والجامعات بذلك معقل الفكر الإنساني في أرفع مستوياته، ومصدر للاستثمار، وتنمية أهم ثروات المجتمع وأغلاها، وهي الثروة البشرية؛ إذ من أهم أهداف الجامعات تنمية هذه القدرات معرفياً ومهارياً ومهنياً (شحاتة، ٢٠٠٥، ص ٥٣).

فمن أهداف الجامعة إعداد الإنسان صانع القرار؛ فهو وسيلة وغاية لأي خطة تنموية، وهو محور أساسي لكل نشاط علمي وتقني، ولا يمكن تحقيق التنمية دون استثمار الإنتاج العلمي له، فالتنمية والتجديد في جميع قطاعات المجتمع اقتصادية واجتماعية وسياسية تستند إلى مدى توافر مؤسسات جديدة للتعليم الجامعي ومراكز بحثية، وإلى درجة ارتباطها بمواقع الإنتاج والتطبيق التقاني. فتجديد التعليم يعتبر ضمن سياق تجديد المجتمع، وهذا يتطلب الحوار

الجاد المتواصل في إطار المصلحة العامة على مختلف المستويات: الأكاديميين من الجامعيين والاقتصاديين والسياسيين والتربويين ممارسين ومنظرين والنقابيين وأعضاء السلطة التشريعية والجمعيات الأهلية والأندية الاجتماعية والإعلاميين والكتاب والمفكرين، وصولاً إلى البدائل والآليات المؤدية إلى التجديد بمختلف درجاته وأنواعه، مع البحث عن مصادر جديدة للتمويل، وتشجيع الأنشطة الطلابية، والعمل قدر الإمكان على تحقيق الارتباط والتفاعل بين مؤسسات التعليم ومراكز البحث العلمي ومؤسسات الإنتاج والخدمات سواء بصورة مباشرة أو من خلال المراكز والوحدات ذات الطابع الخاص، لأن التربية وحدها عاجزة عن أن تغير المجتمع ولابد أن تضاف إلى جهودها سائر الجهود في ميادين الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (شحاتة، ٢٠٠٣، ص٢٦). فالاستثمار البشري هو العنصر الأساسي والأهم في التنمية؛ بل إن التنمية في تحليلها النهائي هي تنمية البشر، وليست مجرد إنتاج سلع. ولكي يصبح التعليم أداة فعالة في تنمية الطاقات البشرية فلا يمكن عزله عن باقي عمليات التنمية الأساسية الأخرى. كما يجب أن يشترط في النظم التعليمية نفسها أن تكون على مستوى حاجات أبناء المجتمع أو مطالب واتجاهات المجتمع المعاصرة - بمعنى العمل على وجود نظم تعليمية متطورة تناسب وتجاري احتياجات التنمية (غنيمة ١٤١٧هـ، ص٤٦). ومن ثم، تأتي أهمية وضع مستويات معيارية يجب أن يسعى دائماً التعليم للرقي إليها. وتمثل هذه المستويات المعيارية أهم آليات ضبط الجودة في التعليم العالي من حيث تحديد الأهداف من التعليم الجامعي والتأكد من أن الأهداف تتوافق مع الأهداف العامة للمجتمع (شحاتة، ٢٠٠٥، ص ٥٥). فالمعايير تقوم على قاعدة من المسؤولية والمحاسبية وهذه من أهم أفكار الإصلاح التعليمي حول العالم، ولاسيما في الغرب المتقدم.

إن المشهد في الولايات المتحدة الأمريكية - وهي من أهم الدول التي تنفق على التعليم - جديرة بالدراسة؛ فقد كان يُعتقد أن الإنفاق العالي على التعليم سوف يؤدي إلى تحسين مخرجات التعليم، ومع ذلك أثبتت التجربة الأمريكية خطأ هذه المسلمة، ففي حقبة السبعينيات من القرن المنصرم ورغم ما كان يُنفق

ببذخ على المستوى الفيدرالي ومستوى الولايات إلا أن حواصل التعليم لم تكن على مستوى ما يُرام (Harnischfeger & Wiley, 1975).

ومن ثَمَّ، لجأت الولايات إلى التحول إلى ما يسمى باختبارات الكفاية Competency Testing، فزادت برامج التعليم القائمة على اختبارات الكفاية في أوائل الثمانينيات من ٣٧٪ إلى ٥٠٪، وظهر في أوائل الثمانينيات تقرير التعليم المعروف باسم "أمة في خطر" (A Nation at Risk Report, 1983)، الذي تناول النقاط المحورية للإصلاح التعليمي، ويتضمن بناء قيادة تربوية جيدة، وتوفير دعم مالي راسخ وممتد مع ضرورة المحاسبية وإشراك الوالدين في العملية التعليمية، مما ينعكس بالضرورة على برامج إعداد وتدريب المعلمين. وفي تطور متعاقب ظهرت حركة المعايير التربوية في صورة القانون المعروف باسم (قانون "علموا أمريكا" أهداف سنة ٢٠٠٠) (Public Law 103- 227)، وهو يقوم على أهداف ستة للأداء التعليمي:

١ - يجب أن يبدأ كل الأطفال في أمريكا في التعليم المدرسي، وأن يكونوا مستعدين للتعلم.

٢ - يجب أن يزيد معدل التخرج في المدرسة الثانوية العليا إلى ٩٠٪ على الأقل.

٣ - يجب أن يتخرج الدارسون من الصفوف الرابع والثامن والثاني عشر وهم قادرون على إظهار الكفاية والمهارة في المواد الدراسية: اللغة الإنجليزية والرياضيات والعلوم والتاريخ والجغرافيا، مع ضرورة أن تسعى كل مدرسة إلى تعليم الدارسين الابتكارية والقدرة على استخدام العقل والاستعداد لتحمل مسؤولية المواطنة، والتعلم المستمر، والإنتاجية في الاقتصاد المعاصر.

٤ - يجب أن يكون الدارسون الأمريكيون في الترتيب الأول على مستوى العالم في العلوم والرياضيات.

٥ - يجب أن يكون كل مواطن أمريكي متنوراً وحائزاً على قدر من المعرفة والمهارات الضرورية للمنافسة في الاقتصاد العالمي وفي ممارسة الحقوق ومسؤوليات المواطنة.

٦ - يجب على كل مدرسة في أمريكا أن تتحرر من أخطار المخدرات والعنف مع توفير بيئة منظمة تؤدي إلى التعليم. ومن ثم، أصبح لزاماً على كل ولاية من الولايات المتحدة الأمريكية أن تنصاع لتشريع فيدرالي عام يجبر كل ولاية أن تسهم في حركة المعايير عن طريق إعداد قوائم من المهارات والمحتوى لكل مستوى تعليمي؛ وأصبح السلاح الذي يستخدم في ذلك هو الاختبارات (Duffy, 2003).

مشكلة الدراسة

إن التعليم العالي بوجه خاص استثمار يشكل بؤرة الاهتمام لدى جميع الدول سواء المتقدمة أو النامية ومحاولة التنبؤ بالتحديات المستقبلية واتخاذ الخطوات اللازمة للتصدي لها قبل حدوثها. فهناك تحديات داخلية ترتبط بالتفاعلات الداخلية للمجتمع وأخرى خارجية يفرضها الواقع الدولي، ومن هذه التحديات قدرة الدولة على مواجهة الطلب المتزايد على التعليم ككل وتكوين الخريج الملائم لمقتضيات العصر، وكذلك إحداث التوازن بين وظائف جديدة وفقا لظروف المجتمع والبيئة، وإحداث التوازن بين متغيرات الكم والكيف، وتحديث نظم التعليم وتنوع أنماطه والتكيف مع المتغيرات العلمية والتقانية المتسارعة والتخصصات المستحدثة ومع طبيعة المهن والمهارات، حيث تختفي كثير منها وتولد أخرى جديدة تناسب المرحلة الجديدة للتطوير، بالإضافة إلى قدرة الجامعات على التعامل مع مشاكل التمويل ومحدودية الموارد المتاحة؛ وهذه التحديات الداخلية والخارجية التي تواجهها الجامعات تشكل مجموعة مرتبطة ببعضها ارتباطاً وثيقاً وتهدف أساساً للتنمية الشاملة للإنسان. كما وأن التحديات الاقتصادية التي تواجه الأمم غنيها وفقيرها، قويها وضعيفها مع الولوج فيما يسمى باقتصاديات المعرفة فرض الكثير من التحديات التي تواجه

التعليم للوفاء بمتطلبات العصر، فمجتمع المعرفة بوضعه المعرفة في قلب المعادلات على اختلاف أنواعها يشكل فرصة تاريخية نادرة ونقلة فريدة تجعل من المعرفة أساس الكسب والجاه، إذ لم تعد المعادلة الاقتصادية الجديدة تعتمد على وفرة الموارد الطبيعية ولا على وفرة الموارد المالية فحسب؛ بل على المعرفة والكفاءات والمهارات مما يستلزم وضع الخطط التي تستثمر الإمكانات البشرية أفضل استثمار من خلال التعليم (طعيمة ٢٠٠٥، ص ٨١).

لذا، فقد حرصت هذه الدراسة على الإجابة عن التساؤلات التالية التي تحدد مشكلة الدراسة الحالية:

١ - ما المستويات المعيارية للتعليم العالي في ضوء المستجدات العصرية؟

٢ - كيف يتم الارتقاء بالقيم الاقتصادية لمناهج التعليم العالي؟

٣ - ما التصور المستقبلي لمواجهة نظام اقتصادي تربوي جديد؟

منهجية البحث

تعتمد الدراسة الحالية على المنهج التحليلي، بمسح الأدبيات ذات الصلة، واستقراء الإحصائيات المتاحة، والخلوص إلى استنتاجات تفيد في وضع تصور لنموذج لمواجهة التحديات الاقتصادية الجديدة أمام النظام التعليمي السعودي في ضوء المعايير المتصورة للتعليم العالي وفي ضوء المستجدات العالمية المعاصرة.

الدراسات السابقة

اهتمت العديد من الدراسات والأبحاث باستكشاف دور التعليم العالي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومن أهم هذه الدراسات التي توصلت إليها الباحثة دراسة خياط (١٩٨٣) التي تناولت دور التعليم العالي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة العربية السعودية من خلال ارتباط البحوث العلمية بخطط التنمية، وكان من نتائج تلك الدراسة أن تبين أن الجامعات تقوم بجهد جيد في خدمة التنمية إلا أنها ما زالت في طور النمو، كما أن البحوث العلمية رغم تنوعها لم توجه بصورة مباشرة لدراسة أهداف خطط التنمية في

المملكة، إضافة إلى أنه لم تستطع الجامعات الوفاء بما جاء في خطط التنمية فلم تنشئ جامعة الرياض مركزاً للبحوث الاجتماعية مزودا بالحاسب الآلي، ولم تنفذ جامعة الملك عبد العزيز ما جاء ضمن مشروع المدارس التجريبية التي كان مقرراً إلحاقها بكلية التربية بمكة المكرمة، كما أن جامعة البترول والمعادن لم تنشئ التجهيزات على شاطئ نصف القمر لدعم البحوث الخاصة بتقطير المياه.

وفي دراسة نظرية أخرى قام بها الربيع (١٩٨٣) عن ربط الدراسات العليا في جامعة الإمام محمد بن سعود بخطط التنمية في المملكة العربية السعودية واحتياجات العالم الإسلامي، أسفرت التحليلات أن الجامعة تشارك مشاركة فعالة في خطط التنمية من خلال الخبرة والفكر المستنير. ومن مظاهر ذلك قيام الجامعات أحياناً بمشروعات تنموية بما تنشئه من وحدات ذات طابع خاص لخدمة مجتمع الجامعة والمجتمع المحلي، وما يوكل إلى الجامعة من دراسة مشروعات التنمية أحياناً، وانتقاء أساتذة الجامعات للمشاركة في مثل هذه المشروعات. كما أظهرت أهمية التطوير الذاتي للجامعات من الداخل بحيث تصمم البحوث بطريقة تخدم خطط التنمية وتستشرف المستقبل فتنير الطريق أمام واضعي الخطط التنموية المستقبلية. وغدا لزاماً على الجامعات أن تقوم بدراسات علمية دقيقة ومراجعة خطط التنمية السابقة لاكتشاف المعوقات وتقديم الحلول المناسبة. وفي دراسة أخرى للنعيمي (١٩٨٨) تناولت الكفاءة الداخلية لنظام التعليم في جامعة الإمارات، ركزت الدراسة بصفة خاصة على كفاية العملية التعليمية، وكفاية البحث العلمي، ودور الجامعة في المجتمع. وكان من أهم نتائج تلك الدراسة أن النسبة المئوية للكفاية الداخلية للبحث العلمي كانت ١٥٪ فقط؛ حيث لا يستفاد من نتائج البحوث بالشكل المناسب، بالإضافة لكون البحوث العلمية لا تعالج المشكلات الداخلية للجامعة كما هو مأمول. وفي دراسة بغدادي (١٤١٤ هـ) التي هدفت إلى التعرف على أهم المعوقات التي تحول دون الاستفادة من نتائج وتوصيات البحوث التربوية في معالجة مشكلات التعليم، وتطوير بعض جوانبه، وذلك بغرض الوصول إلي أهم الوسائل التي

تساعد في التغلب على هذه المعوقات. وتوصلت الدراسة إلى العديد من الأسباب التي تؤدي إلى عدم الاستفادة؛ منها ندرة المؤتمرات التربوية بصفة عامة وعدم إلقائها الضوء على نتائج وتوصيات بحوث تلك الكليات، وخلو بعض النتائج والتوصيات من الإشارة إلى الجهات التي ينبغي أن تستفيد من تلك النتائج والتوصيات، وعدم وجود مدارس تجريبية لتجريب نتائج وتوصيات تلك البحوث، وكذلك عدم وجود ميزانية متخصصة لتجريب بعض تلك النتائج والتوصيات، وعدم وجود مصدر موحد يتم من خلاله إطلاع المسئولين عن التعليم على نتائج وتوصيات البحوث التربوية. كما أن مركزية النظام التعليمي في مصر لا تتيح الفرصة لتجريب الجديد مما تتوصل إليه البحوث التربوية من نتائج وتوصيات. وفي دراسة نظرية لرحمة (في: السلوم، ١٤١١هـ) تناولت مشكلات الدراسات العليا في الجامعات العربية وسبل معالجتها، هدفت تلك الدراسة إلى إلقاء الضوء على مشكلات الدراسات العليا الداخلية والخارجية وكان من أهم نتائج تلك الدراسة عدم اهتمام الجهات المتخصصة المختلفة بنتائج ومقترحات الدراسات العليا، وضعف تطوير مناهج الدراسات العليا باتجاه متطلبات التنمية حتى يستفيد منها طلاب الدراسات العليا، وكذلك ندرة وضع خطط بحثية والسعي لوضع أولويات لبحث واختيار البحوث في ضوء أهميتها وأولويتها. وفي نفس الخط الفكري، جاءت دراسة العنقري (١٩٩٦) التي تناولت الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية لمشكلات البحث التربوي. فقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها غياب التنسيق بين الجامعة ومؤسسات المجتمع، وندرة متابعة الجامعة لنتائج وتوصيات البحوث، وصعوبة تطبيق نتائج البحوث التي تجري في الجامعات، وقلة اهتمام متخذي القرارات بما توصلت إليه البحوث من نتائج وتوصيات، وعدم إدراك بعض مؤسسات المجتمع قيمة البحوث التي تجري في الجامعات. وفي دراسة نظرية لإسماعيل (١٩٩٦)، على ذات المستوى الفكري، عالجت الدراسة واقع التعاون العربي المشترك في مجالات التعليم العالي والبحث العلمي، والرؤى المستقبلية والتشريعات اللازمة لخلق مناخ مناسب للارتقاء به، بهدف رصد واقع التعاون العربي المشترك في مجلات

الدراسات العليا والبحث العلمي. وأكدت نتائج الدراسة أن التعليم بسائر مستوياته هو ركيزة التنمية، وأن الدراسات العليا والبحث العلمي هو بمثابة العقل والقلب للتقدم والتنمية، لذا يجب عدم الفصل بين الدراسات العليا والبحث العلمي حيث إن الدراسات العليا وثيقة الصلة بالبحث العلمي وهي أحد وجوهه الفاعلة. وهناك دراسة الرشيد (١٩٩٨) التي عالجت أولويات البحوث في الجهات المانحة بالمملكة العربية السعودية بالإشارة إلى تجربة مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، ومدى استجابة الجهات الحكومية والقطاعات الإنتاجية المختلفة لاقتراح مواضيع معينة تخص مشكلات وصعوبات تعيق خططها التنموية. وكان من نتائج تلك الدراسة أن أولويات البحوث لم تعد من قبل متخصصين في المجالات المختلفة، وأن البحوث المتقدمة تتصف بالشمولية وعدم التخصص، وأن أولويات البحوث لم تتضمن جميع المجالات، بالإضافة إلى قلة عدد المصادر التي يعتمد عليها لتحديد الأولويات، وتفاوت استجابة الجهات الحكومية، لتزويد المدينة بالموضوعات التي تحتاجها.

أما دراسة العنقري (١٩٩٨) فقد هدفت إلى التعرف على مدى قابلية نتائج وتوصيات البحوث التربوية والاجتماعية للتطبيق في المجال التنموي، ومدى استفادة القائمين على التنمية من نتائج وتوصيات تلك البحوث في اتخاذ القرارات وكيفية التغلب على هذه المعوقات. وانتهت الدراسة إلى أن معظم التوصيات التي تصدر عن بحوث الماجستير والدكتوراه في المجالات الاجتماعية والتربوية صالحة إجرائيا للتطبيق، إلا أن هناك ضعفاً في الاستفادة من نتائج وتوصيات بحوث الماجستير والدكتوراه التي أجريت في الجامعات في الواقع العملي، وأن أعضاء هيئة التدريس وطلاب الدراسات العليا يعلمون جيدا أنه لا يستفاد من الأبحاث التي يقومون بها عملياً، كما أن هناك معوقات تحول دون الاستفادة من نتائج وتوصيات البحوث بعضها يرجع إلى طبيعة البحث، وأخرى ترجع إلى الباحثين أنفسهم، وثالثة ترجع إلى المستفيد من تلك النتائج والتوصيات. وفي ذات الخط الفكري، انتهت دراسة الشدادي (١٩٩٩) إلى عدم استفادة القطاع الخاص من البحوث الأكاديمية ذات الصلة. وكان من نتائج تلك

الدراسة أن ٢٩ منشأة أو ما يعادلها ٥٧٪ من المنشآت المشاركة في الدراسة قد استفادت من البحوث التي تجريها مراكز البحث العلمي. وفي ذات الخصوص كانت دراسة الربيع (١٩٩٩) التي هدفت إلى رسم الملامح العامة لمؤسسات البحث العلمي في المملكة، وتقديم نماذج من نشاطاتها وإسهاماتها البحثية للتعرف على ملامح التنمية الشاملة التي تعيشها المملكة، وانتهت إلى أن هناك إشارات مباشرة في الخطط الخمسية التنموية بنسبة ٥١٪ تعكس حرص حكومة المملكة العربية السعودية على البحث العلمي، وأن هناك إشارات مباشرة في الخطط التنموية بنسبة ٤٩٪ تعكس أهمية البحث العلمي بالنسبة للتخطيط من أجل التنمية، وأن البحث العلمي يمثل إطار مرجعيا للتخطيط من أجل التنمية عموما، ويتضح ذلك من الإشارات المباشرة وغير المباشرة؛ على حد سواء في خطط التنمية.

وعلى نطاق أوسع، جاءت دراسة الضحيان (٢٠٠٠) التي تناولت البحوث التربوية ومدى توافقها مع خطط في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مع التعرف على مجالات وحجم البحوث التربوية ومدى توافقها مع متطلبات خطط التنمية وإستراتيجياتها في دول مجلس التعاون. وكان من نتائج تلك الدراسة أن تبين أهمية توفير قاعدة معلوماتية تربوية وتطويرها وإتاحة المجال أمام الباحثين للاستفادة منها، وضرورة تشجيع الباحثين على إجراء الدراسات المرتبطة بخطط التطوير التربوية التي تعتبر من أهم متطلبات التنمية، وضرورة توافق البحوث التربوية مع متطلبات خطط التنمية في دول مجلس التعاون، وأن المملكة العربية السعودية تأتي في مقدمة الدول التي تتوافق البحوث التربوية فيها مع متطلبات التنمية. وعلى نفس الخط، أسفرت دراسة وحدة البحوث الاجتماعية والتربوية والنفسية (٢٠٠٠) عن أنه لا يوجد توافق بين الجانب الكمي والجانب الكيفي للبحث العلمي حيث يغلب الكم على الكيف بصورة واضحة، بالإضافة إلى أن التوجه في الدراسات والبحوث لا يزال بعيدًا جدًا عن خطط التنمية كما اتضح توزيع عينة الرسائل الجامعية حسب التوجه وطبيعة كل منها. وفي بحث آخر تناول تقويم الكفاءة الداخلية والنوعية لنظام الدراسات

العليا في الكليات النظرية بالجامعات السعودية، جاءت دراسة العتيبي (٢٠٠٠) لتؤكد عدم وجود خطة واضحة لتحديد موضوعات الأطروحات في الدراسات العليا بالإضافة إلى فقد الصلة بين برامج الدراسات العليا ومؤسسات الإنتاج والخدمات في المجتمع. أما دراسة الإدارة العامة لتعليم البنات بجدة، فقد أشارت إلى أن معالجة البحوث لإحدى مشاكل تنمية المجتمع من ضمن المشاكل التي تواجه طالبات البحث العلمي. ويرجع ذلك إلى وجود فجوة كبيرة بين البحث العلمي وقطاعات تنمية المجتمع المختلفة وعدم استفادة هذه القطاعات من نتائج البحوث العلمية المختلفة. كما أجمعت الدراسات في قسمي الاقتصاد المنزلي والمناهج وطرق تدريس علم النفس بنسبة (١٠٠٪) على أن أبحاثهن تعالج فعلاً مشاكل التنمية، بينما قلت هذه النسبة في قسمي العلوم والكيمياء؛ حيث وصلت إلى (٨٨,٨٪). ويرجع ذلك إلى عدم وجود خريطة بحثية يمكن أن توجه طالبات الدراسات العليا نحو بعض المشكلات المجتمعية التي ينبغي أن تتناولها أبحاثهن بالدراسة.

وفي دراسة قام بها مازن (٢٠٠٥) تناولت الجامعات الافتراضية والتعليم عن بعد لبناء مجتمع المعرفة والتكنولوجيا العربي طبقاً لمستويات معيارية مقترحة للتعليم تتحدد في الحفاظ على الهوية الثقافية العربية والإسلامية، والأخذ بالتكنولوجيا والعلوم الحديثة، وتطبيق مبادئ ومعايير وضمانات الجودة الشاملة، بالنسبة لجميع مدخلات وعمليات ومخرجات منظومة التعليم، ومراعاة التطور العالمي في أنظمة التعليم لتحقيق رغبات سوق العمل والعمالة، ومراعاة المشكلات البيئية العربية والعالمية، ومراعاة العولمة بآثارها الإيجابية والسلبية. وأوصى الباحث بضرورة تبني معايير عامة ونوعية للتعليم العربي تكون نابعة من واقع المجتمع وتراثه وقيمه الإسلامية العربية من ناحية، وتراعي متغيرات وتحديات العصر من ناحية أخرى، مع تعميم ونشر تجربة الجامعات الافتراضية والصفوف الافتراضية، والجامعات المفتوحة، في شتى البلدان العربية كمدخل هام لإقامة مجتمع المعلوماتية العربي، وكذلك تدعيم البنية الأساسية للتكنولوجيا في مجتمعاتنا العربية، وتحقيق مفاهيم ومعايير وأهداف الجودة

الشاملة في كافة أنظمتنا التعليمية العربية بغرض تحقيق مجتمع المعلوماتية العربي، وربط مؤسسات التعليم العالي باحتياجات التنمية وسوق العمل العربية، وإعادة النظر في المناهج التعليمية في التعليم العام والعالي وربطها باحتياجات التنمية العربية الشاملة. وفي هذا الصدد، أشار عبد الموجود (٢٠٠٥) إلى ضرورة تبني مناهج المستقبل القائمة على مستويات معيارية قومية ومحلية لتحقيق حرية المتعلم في البحث والتفكير واستكشاف المعارف الجديدة، احترام وحدة المعرفة وتكاملها، التأكيد على الذات الثقافية والهوية والحضارة لمواجهة تيارات العولمة الجارفة، الاعتماد على المرجعية العالمية في بناء العلامات المرجعية التي تقوم على المعايير الدولية وتسمح بالحراك المعرفي والعلمي عبر الثقافات. وأشار إبراهيم (٢٠٠٥) إلى أن هناك ثلاثة مداخل لإصلاح التعليم العالي أقرها البنك الدولي: الأول الأسلوب الهندسي وهو إطار عام لتوفير التعليم داخل المجتمع على اعتبار أنه مهمة تتعلق بالإنتاج، ويتم ذلك بتخصيص مزيد من الموارد المالية لبناء وصيانة المدارس وتعيين وتدريب المعلمين ورفع مستوى جودة المناهج واستخدام تقنيات التعليم الموفرة للمعرفة، والمدخل الثاني هو أسلوب التنظيم الصناعي وهنا يمثل التعليم مشكلة قائمة بين مورد وعميل، ويقوم هذا المدخل على تقديم الحوافز من خلال إطار تعاقدي يتم التوصل إليه بين كافة الأطراف المعنية شريطة أن تكون هناك جهات متعددة لمراقبة مستويات الأداء، أما المدخل الثالث فيقوم على المساءلة السياسية، ويعنى بالعلاقات بين المواطنين وصناع القرار، فالتعليم هنا - وفق رأي البنك الدولي - ضرب من الاستثمار طويل المدى ويتوقف حجم ونوعية الطلب عليه على حجم ونوعية سوق العمل. وقد حدد محمود (٢٠٠٥) المستويات المعيارية بأنها ما يتعين أن يعرفه جميع الدارسين ويكونوا قادرين على فعله وأدائه من مهارات. وتشمل المستويات المعيارية ثلاثة أطر أو مكونات هي المستويات المعيارية للمنهج، وهي خطوط هادية لكل عناصر المنهج من أهداف وفلسفة ومحتوى ومصادر ووسائل وأساليب تقويم، والمستويات المعيارية للمتعلم، وهذه تشمل المعارف والمهارات والقيم والاتجاهات، والمستويات المعيارية للمحتوى، وهذه تساير

الاتجاهات العالمية المعاصرة لما ينبغي أن يعرفه ويؤديه كل طالب نتيجة للدراسة النظامية في مؤسسات التمدرس النظامي. وحدد عويس (٢٠٠٥) في دراسته أهم ملامح الأنشطة التربوية والتعليمية في التعليم العام والعالي تأسيساً على حركات المعايير القومية والعالمية. وأشار إلى ضرورة الإعداد المتكامل لبرامج التعليم من خلال خطة واضحة ومعايير تربوية وبرامج زمنية وأساليب التقويم الموضوعي والذاتي للتلاميذ، واستحداث برامج وأساليب تدريس وتقويم غير تقليدية تتماشى وطبيعة المعرفة وحركة الاقتصاد في السوق العالمية.

تعليق على الدراسات السابقة:

نلاحظ من العرض السابق للدراسات والبحوث السابقة أن بعض الدراسات أوصت بإيجاد معايير وآليات للاستفادة من نتائج البحوث في القطاع الخاص؛ في حين أوصى البعض الآخر برفع كفاءة التعليم العالي ووضع معايير وآليات لربط التعليم العالي بخطط التنمية لتحقيق التطور الاجتماعي والثقافي والاقتصادي (خياط ١٩٨٣؛ العنقري، ١٩٩٨؛ مازن، ٢٠٠٥؛ إبراهيم،٢٠٠٥). ومن هنا تبدو أهمية وضع معايير محددة تركز على تنمية المهارات الأساسية التعليمية والعملية والتقانية من جهة وتنمية الموارد البشرية المرتبطة بها من جهة أخرى. نحن في حاجة لإرساء نهضة قوامها العلم والإبداع في المجالات التنموية المختلفة، وتجديد أساليب التفكير، حيث تحتاج التربية والتعليم في البلاد العربية حاليا إلى تقويم أهدافها وبرامجها بشكل عام (محمود، ٢٠٠٥؛ عويس، ٢٠٠٥)، وإلى تقويم العلاقة بينها وسوق العمل بشكل خاص، وتأثير كل ذلك على الاقتصاد العربي الإقليمي، لإيجاد التلاؤم بين حاجات سوق العمل من جهة، ومستوى الخريجين من الجامعات والتخصصات التي يحملونها من جهة ثانيه (غنيمة، ٢٠٠٣، ص١٠٩؛ عويس، ٢٠٠٥). فالجانب الاقتصادي للتربية والتعليم اليوم أصبح من الأمور ذات الأهمية، وجاء الاهتمام به نتيجة الكشف عن دوره في تكوين رأس المال البشري الذي يعتبر السبيل الحقيقي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية ورفع مستوى الكفاية الإنتاجية في البلاد النامية والمتقدمة

على السواء، ومن ثم زادت العلاقة بين متطلبات التعليم المادية ومتطلبات النمو الاقتصادي من القوى البشرية المؤهلة والمدرسية.

المستويات المعيارية للتعليم العام في ضوء المستجدات العصرية

تمثل المستويات المعيارية ما يجب أن يتصف به المتعلم كإنسان وكفرد في المجتمع، وما يجب أن يكتسبه من معارف ومهارات شخصية واجتماعية تمكنه من مواصلة تعليمه، أو الانخراط في سوق العمل، والتعامل بطرق سليمة في حياته الشخصية والمجتمعية والمستقبلية، ومنذ العقد الفائت (أو أكثر) احتل مصطلح المستويات المعيارية أو (المعايير) الساحة التربوية، ويعرف المعيار بأنه ما يجب أن يعرفه الطالب وما يقدر أن يقوم بعمله. ويعرف بوبام (Popham, 1981) المستويات المعيارية بأنها عبارات تشير إلى الحد الأدنى من الكفايات المطلوب تحقيقها لغرض معين، ويعتبر هذا الحد الأدنى هو أقل الكفايات الواجب توافرها لدى الفرد لكي يلحق بالمستوى الدراسي الأعلى لتحسين الوضع الراهن.

إن المعايير التعليمية الحقيقية تصف ما يجب أن يعرفه جميع الدارسين في كل مستوى تعليمي، ليس بالضرورة في كل مستوى من مستويات الصف (O'Shea, 2005; Carr & Harris, 2001)؛ ويقول لين إريكسون إن المعايير يصاحبها ظاهرة تقييم رفيع المستوى لمؤشرات تحقيق المعايير وتحقيق النتائج التي تم التنبؤ بحدوثها (في ضوء قياس مقارن بعلامات مرجعية Benchmarks وإطار علامات متدرجة المستوى Rubrics، (عبيد، ٢٠٠٤، ص ٨٠٠).

إن أول مبدأ من مبادئ حركة المعايير يبدو في نشأته مرتبطاً بالتأسيس لحركة مماثلة في التقويم تسعى إلى تقنينه بما يحقق عدالة الفرص وبما يقوم على استبدال الطرق التقويمية التقليدية كالاختبارات التحصيلية بنماذج تقويم جديدة تقوم على التقويم الحقيقي Authentic Assessment لما ينطوي عليه هذا النوع من التقويم من مهام يمكن أن يقوم بها التلميذ بالفعل. ويتعلق المبدأ الثاني لحركة المعايير بتحديد مجموعة من الأداءات ومؤشراتها للتعليم والتعلم في كل مادة دراسية. وقد بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية لجنة قومية

للأهداف التعليمية في وضع عدد من مؤشرات الأداء التعليمي يقوم على الأهداف الستة لقانون "علموا أمريكا" في عام (١٩٩١)، نشرت بعدها هذه اللجنة تقرير الأهداف. وافترضت اللجنة أن يتم ربط مؤشرات الأداء التعليمي بالسلوك التعليمي أو الأداء التعليمي الفعلي في الصف. ودعت نتائج هذا التقرير إلى إصلاح تعليمي شامل يقوم على مجموعة من معايير المحتوى التي تتطلب أدوات جديدة لقياس قدرات الدارسين ومهاراتهم. والمبدأ الثالث الذي تقوم عليه حركة المعايير يرتبط بتحقيق العدالة، وبالتالي فهو يحقق موضوعية العملية التعليمية وما يرتبط بها من عمليات تقويم مثل أعمال الفرز والانتقاء والاختيار التي هي أساس طرق التقويم البديل كما ذكرنا. ومع ذلك، فإن المعايير التربوية تسعى إلى وضع توقعات عالية وتحديد مستويات عليا لدعم الدارسين والمعلمين والقيادة التعليمية بما يمكنهم جميعاً من الوصول إلى هذه التوقعات؛ ومن ثم ضرورة المحاسبية (Thompson, 2000)؛ بمعنى أن يُحَاسَب كلُّ فرد في العملية التعليمية على التقصير في الاضطلاع بدوره في التعليم/ التعلم (Kellehar, 1999). وهذا يعني ضرورة أن تنجح المدارس في توفير تعليم عالي الجودة لكل فرد في هذه المدارس مهما كانت مستوياته الاجتماعية أو الاقتصادية (The Mckenzie Group, 2000). وهنا يتعين أن تنصرف جميع موارد التعليم إلى تحسين عمليات التعلم لدى الدارسين من خلال تحسين جودة المحتوى التعليمي، وكذلك تحسين ممارسات التدريس الصفي وتحسين الأداء الدراسي عن طريق استخدام طرق عديدة من مداخل الجودة الشاملة. وثمة مبدأ رابع تقوم عليه حركة المعايير القومية للتربية وهو تفتيت العمل الفردي للمعلمين؛ بمعنى التخلص من عزلة المعلم (Thompson, 2001)، بالدعوة إلى العمل بروح الفريق والتعاون تحت مظلة عامة من المعايير، وذلك بغية تحقيق فهم عام ومشترك بين المساهمين في عمليات التربية Stakeholders وهم الدارسون والآباء والمعلمون. وهذا الفهم يشمل الأهداف التعليمية العامة على المستويات المختلفة للتعليم المدرسي، وكما ذكرنا، فإن في ذلك استجابةً للمطالب العامة ذات الصلة بالمحاسبية التي نفترض وجودها في مساءلة كل من المساهمين عن مستوى الاضطلاع بدوره في عمليات التربية.

وعليه، تبدو الحاجة ملحة وماسة في الوقت الحاضر إلى وضع تصورات مستقبلية لمسارات التعليم الجامعي ولابد أن تنبع هذه التصورات من معالم معيارية تتخذ كأساس لبناء وتخطيط سياسات رشيدة في إطار الاقتصاد الحر، والتغيرات المحلية والعالمية، ففي ظل نظام من المعايير الحقيقية، ينظر إلى التربية باعتبارها استثماراً عالي الجودة للنمو المهني للمعلمين والإداريين في جهد داعم لعملهم التدريسي، وفي التدريس وفق المعايير القومية؛ ومن هنا وفي ظل الضغوط التي تنطوي عليها المعايير القومية وأهمها تقنين الامتحانات والمحاسبية فإن جميع المشاركين في العملية التعليمية ولا سيما المعلمين يشعرون بالضغط أو بالأحري بالدافعية نحو بذل المزيد من الجهد في الارتقاء بمستويات الدارسين (Jones, 2003). ومن أهم هذه المعالم:

أ - تكوين نظام تعليم جامعي مرن متكافئ وكفء:

مع التزايد في أعداد السكان تبرز أهمية أن يتسم نظام التعليم الجامعي بالقدرة على استيعاب الأعداد المتزايدة من الطلاب المسجلين في الفئة العمرية، والمرونة في تحقيق رغبات طلابه وحاجات تنميتهم. ويكون في الوقت نفسه متكافئًا في تحسين جودته مع ما يتناسب ومتطلبات المنافسة في عصر العولمة، ويتسم كذلك بالمزاوجة في أهدافه بين الامتياز النوعي والتعميم الكمي.

وعليه، يتعين أن تنصرف جميع موارد التعليم إلى تحسين عمليات التعلم لدى الدارسين من خلال تحسين جودة المحتوى التعليمي، وكذلك تحسين ممارسات التدريس الصفي وتحسين الأداء الدراسي عن طريق استخدام طرق عديدة من مداخل الجودة الشاملة (O'Shea, 2005). ويتم ذلك من خلال استخدام رشيد للموارد المحددة في صورة توفير خدمات تدريسية وبحثية، منفتحة على المجتمع، وتحقيق احتياجاته من خلال مشروعها الاستثماري ومشاركتها في تحيق أهداف مشروعات التنمية. وفي هذه الوحدة المعيارية، يتم الجمع بين التدريب المتخصص والمضمون العام للمعارف الأساسية، والمتابعة الدورية لمستجدات العصر في المعارف وسوق العمل المتغيرة.

ب - ضمان استقرار مصادر التمويل:

يعتمد تطوير التعليم الجامعي واستمراريته وتحسينه - في أحد أبعاده - على مستوى التمويل الذي يتلقاه من مختلف المصادر، وبخاصة من المصدر الحكومي، حيث يحقق استقرار التمويل اللائق إذا ما أحسنت إدارته ضمان الاستمرار في عمليات التطوير، بينما يحبط قصور التمويل كثيراً من قدرات تجويد العملية التعليمية واختزال مقاصدها، وانطلاقاً من ذلك، يصبح من أهم مسؤوليات الدولة في خضم الضغوط الاقتصادية والسياسية العالمية والمحلية تحقيق استقرار عملية تمويل التعليم الجامعي، ومن ثم، يصبح جزءاً أساسياً من مسؤوليات الدولة وأولويتها غير خاضع لتذبذب عمليات التبرع والمنح والمساعدات أو لضغوط الانكماش الاقتصادي. وتأسيس نظام تعليمي قائم على المعايير سوف يؤدي ضماناً إلى تحقيق الاستقرار في مصادر التمويل وبخاصة من الدولة لمؤسسات التعليم، إن التزمت هذه المؤسسات بالمستويات المعيارية المتفق عليها، فهذه المعايير تؤكد محاسبية المؤسسة وخضوعها للتفتيش والتحقق من التزامها بالأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.

ج - تأكيد التنافسية بين مؤسسات التعليم الجامعي:

يعد التنافس السمة الأساسية والبارزة لحركة المؤسسات المجتمعية في جميع المجالات خلال القرن الحادي والعشرين، والأهم في مؤسسات التعليم القائمة على المعايير. فلكي تبقى المؤسسة قادرة على الحصول على الدعم المالي، لا بد أن يكون مستوى خريجيها متسقاً مع المستويات المعيارية التي تضعها الدولة (National Council on Education Standards and Testing, 1992; Schmoker et al., 1999; Hardin, 1999; O'Shea, 2005). وتنعكس هذه السمة على نظم التعليم الجامعي، بحيث يستخدم التنافس بين الجامعات في مختلف مكونات المؤسسة وأنشطتها وطلابها ومبانيها ومعدات وهيئات التدريس فيها، وكل ما يرتبط بمعايير الجودة الشاملة، وتتوقف درجة تحقيق الجامعات لهذه الوظائف والأهداف على ما يتاح لها من الاستقلالية والحرية الأكاديمية في إدارة

شئونها وتتضمن هذه الاستقلالية إطلاق يدها في تخصيص مواردها بالطريقة، التي تعظم عوائدها في مختلف مجالات عملها.

د - مرونة أنظمة التعليم الجامعي العالي:

يرتبط مستقبل التعليم الجامعي ومؤسساته بدرجة فاعليته ومرونته في التفاعل مع المستفيدين من خدمته، سواء من الطلاب أو الأنظمة المجتمعية الأخرى أو سوق العمل أو مجالات البحث العلمي، وتتيح خاصية المرونة في النظام الجامعي فرص القيام بعملية مراجعة الإنتاج تقييما وتشخيصاً وعلاجاً ودعماً لما تحقق في مسيرته العينية، والسعي إلى استمرار تطويره في ضمان الجودة والتميز في الكفاءة الداخلية والخارجية لمخرجاته، وإحكام تخطيطه وسياساته في حركته المستقبلية، دون تأرجح أو تردد أو جمود (شحاتة، ٢٠٠٥).

وتوفر اعتماد المرونة كسياسة مشروعة إمكانية تنوع المسارات الدراسية المعروضة لاستثمار مختلف المواهب بطريقة تحد من الفشل الدراسي وتتلافى شعور الإحباط المرتبط به. وكذلك توفر المرونة تخطيط المسارات من أجل تطبيق التناوب بين الالتحاق والانتظام بالمؤسسة الجامعية، والانخراط في الحياة العملية المهنية لفترة معينة. وبهذا يتلاقح عالما التعليم والعمل في هذا التناوب دون انفصال محتوم (عبد الموجود، ٢٠٠٥؛ إبراهيم، ٢٠٠٥)، ويتحقق مبدأ (تعلم لتعمل، واعمل لتتعلم) في مسيرة التعليم مدى الحياة. وعليه، فإن الإصلاح التعليمي الحقيقي القائم على المعايير ينطوي على العديد من التضمينات التربوية لكل شخص في العملية التعليمية تشمل السياسات التعليمية والممارسات في المنظومة التعليمية، كما تتضمن المعايير أن يتخلص النظام التعليمي التقليدي من المدخل البيروقراطي مستبدلاً به نظام جماعات التعلم Learning Communities System، الذي يرمي إلى مساعدة جميع الدارسين إلى الاستفادة القصوى من إمكانياتهم العقلية والاجتماعية والشخصية الكامنة؛ (Harnischfeger, 2003).

هـ - تحديد المستويات التعليمية المرغوبة والأهداف التعليمية المأمولة:

تتوقف درجة فاعلية أداء منظومة التعليم الجامعي في المستقبل على التجديد والتحديد للمستوى التعليمي المرغوب لأدائه، وما يمكن أن ينجزه من أهدافه ومدى ارتباطها بمتطلبات المجتمع وطبيعة سوق العمل، مع تعاظم دور السوق الحرة واشتداد التنافس، من خلال اقتصاد المعرفة، ولذا، تنطلق المعايير القومية للتعليم من منطلق أساسي يركز على أهمية التعليم باعتباره مبتدأ إعداد الأفراد للدخول في المنظومة الاجتماعية الأكبر، والالتحاق بسوق العمل (Hardin, 1999)، وتتصف السيناريوهات المقترحة بالسعي إلى تطوير المناهج تطويراً يتوافق مع المستويات العالمية في مضمونها، وتؤكد أن المطلوب هو عالمية المستوى، وليس مجرد النقل، هذا فضلاً عن كفاءة الاستخدام لتكنولوجيا التعليم استخداماً يوظفها فعلياً، لا مجرد مظهر لوجودها، مما يوفر للطالب مصدراً للتزود بالمعرفة وتجددها على المستوى العالمي، ولهذا نشأت الدعوة لمراجعة مختلف مستويات العملية التعليمية للتوافق مع المطالب العالمية، سواء فيما يتعلق بالطلاب أو نوعية الشهادات الممنوحة أو طريقة إدارة المؤسسات التعليمية وأساليب إدارتها، وبالقدر الذي يتمكن فيه التعليم الجامعي من استيعاب المستويات العالمية وبخاصة في العلوم والرياضيات ومهارات استخدام تكنولوجيا المعلوماتية، تتحدد صورة المستقبل للمؤسسة الجامعية، ومدى وفائها بالجوهر من أنشطتها المطلوبة.

و - الحصانة ضد الاستغلال السياسي:

مع التحولات العالمية والمحلية لمفهوم الديمقراطية وحقوق الإنسان وانعكاساتها على مستقبل التعليم الجامعي، تبرز ضرورة تحصين الجامعة وجميع مؤسسات التعليم العالي في المشاركة في الحياة السياسية، بمعنى أن يكون للأساتذة والطلاب دور فعال في تحريك القضايا المتعلقة بمصائر الحياة في مجتمعهم وإبداء آرائهم في قراراتها، دون الاضطرابات التي يمكن أن تحدث في سياسات التعليم الجامعي نتيجة لتدخل الأحزاب أو الحكومات أو مراكز

القوى والمصالح الخاصة الاجتماعية، والاقتصادية الناتجة عن التطورات والتحولات السياسية خلال الفترة الانتقالية للأنظمة في العالم أجمع.

إن التقدم في مسار العلم والتكنولوجيا يتطلب التأمين والتفعيل للحرية الأكاديمية والاستقلالية الإدارية والقانونية في اتخاذ القرارات، ورسم السياسات والخطط لتنفيذها، وبذلك تتحمل مسؤوليات منجزاتها وإخفاقاتها، دون تبريرات أو التماس لأعذار خارج إطارها. وبذا تتنوع صور المستقبل للتعليم الجامعي وفقاً لدرجة الحصانة، التي يمكن أن يوفرها المجتمع والدولة؛ لكي تصبح الجامعة مؤسسة منفتحة حرة لا منغلقة أسيرة. ومع ذلك، فالذي تقوم عليه حركة المعايير يرتبط بتحقيق العدالة، وبالتالي فهو يحقق موضوعية العملية التعليمية وما يرتبط بها من عمليات تقويم مثل أعمال الفرز والانتقاء والاختيار التي هي أساس طرق التقويم البديل كما ذكرنا. ومع ذلك، فإن المعايير التربوية تسعى إلى وضع توقعات عالية وتحديد مستويات عليا لدعم الدارسين والمعلمين والقيادة التعليمية الجامعية بما يمكنهم جميعاً من الوصول إلى هذه التوقعات؛ ومن ثم، ضرورة المحاسبية (Thompson, 2000)؛ بمعنى أن يُحَاسَب كلٌّ فرد في العملية التعليمية على التقصير في الاضطلاع بدوره في التعليم/ التعلم (Kellehar, 1999).

ز - فتح قنوات لتوثيق الصلات بين قطاع التعليم الجامعي والقطاعات المجتمعية الأخرى:

يتطلب هذا تقديم المشورة ونتائج البحث لقطاعات الإنتاج والخدمات مع إنشاء علاقاتها المتبادلة مع نظام التعليم ما قبل الجامعي، بحيث يحدث التفاعل والتلاقح بين تلك المؤسسات بما يثري إنتاجية كل الأطراف المعنية، وبذلك تختفي دعاوى اتهام الجامعة بأنها برج عاجي. فمن المبادئ التي تقوم عليها حركة المعايير القومية للتربية هو تفتيت العمل الفردي للمعلمين؛ بمعنى التخلص من عزلة المعلم (Thompson, 2001)، بالدعوة إلى العمل بروح الفريق والتعاون تحت مظلة عامة من المعايير، وذلك بغية تحقيق فهم عام ومشترك بين

المساهمين في عمليات التربية Stakeholders وهم الدارسون والآباء والمعلمون. وهذا الفهم يشمل الأهداف التعليمية العامة على المستويات المختلفة للتعليم المدرسي، وكما ذكرنا فإن في ذلك استجابةً للمطالب العامة ذات الصلة بالمحاسبية التي نفترض وجودها في مساءلة كل من المساهمين عن مستوى الاضطلاع بدوره في عمليات التربية.

ح - تطوير وتفعيل العلاقات الخارجية:

من خلال التعاون العربي الدولي في مجال التعليم الجامعي وعقد اتفاقيات علمية بين الجامعات السعودية وبعض الجامعات العربية والأجنبية، يمكن تطوير العلاقات الخارجية بمؤسسات التعليم الأجنبية بما يتضمنه ذلك من الانفتاح نحو الخارج وتوسيع شبكات الاتصال والتفاعل بين أعضاء هيئات التدريس والباحثين والطلاب عالميا، وتشجيعهم على توظيف شبكة الإنترنت العالمية في الاحتكاك بنظرائهم، هذا فضلا عن وضع برامج واليات فعالة للاستفادة من العلماء في الخارج.

كيف يتم الارتقاء بالقيمة الاقتصادية لمناهج التعليم العالي؟

يعتبر التعليم هو أهم وسيلة لبناء الشعوب ومواجهة متغيرات وتحديات المستقبل كما أنه هو البداية الحقيقة للتقدم، وأن جميع الدول التي تقدمت جاء تقدمها ونهضتها من بوابة التعليم، بل إن الدول المتقدمة نفسها تضع التعليم في أولوية برامجها وسياستها. والقضية هي كيف نصوغ العملية التعليمية شاملة التعليم العالي لكي يكون المتعلم أو الدارس مواكباً لهذه التطورات وقادراً على التعامل مع كل هذه المتغيرات من خلال فلسفة متوازنة للتعليم. ويعني ذلك أن يكون الهدف الأساسي للتعليم تكوين إنسان يستطيع أن يتعامل مع كل هذه المستجدات ومعطيات التغير، وأن ينتقل من التعليم كمرحلة إلى التعليم مدى الحياة، وأن تكون أولى مهام هذا القرن بكل تقدمه وبكل ما فيه من متغيرات أن يعد متعلما قادراً على التعامل والتفكير المستنير والابتكار مع التركيز على غرس

قيمة الحوار وتنمية الثقة بالنفس وفي المستقبل، وأن يعكس نظامنا التعليمي هذا التغير الجذري في مفاهيم التعليم والتعلم.

فالتعليم العالي بوجه خاص هو استثمار أصيل يشكل القاعدة لكل استثمار آخر، وهو بؤرة الاهتمام لدى جميع الدول سواء المتقدمة أو النامية، وليس أمامنا من بديل سوى قبول تحديات القرن الواحد والعشرين ومحاولة التنبؤ بالتحديات المستقبلية واتخاذ الخطوات اللازمة للتصدي لها قبل حدوثها، وهناك تحديات داخلية ترتبط بالتفاعلات الداخلية للمجتمع وأخرى خارجية يرفضها الواقع الدولي. ومن هذه التحديات قدرة الدول على مواجهة الطلب المتزايد على التعليم ككل وتكوين الخريج الملائم لمقتضيات العصر، وكذلك إحداث التوازن بين وظائف جديدة وفقاً لظروف المجتمع والبيئة وإحداث التوازن بين متغيرات الكم والكيف وتحديث نظم التعليم وتنوع أنماطه والتكيف مع المتغيرات العلمية والتقانية المتسارعة والتخصصات المستخدمة ومع طبيعة المهن والمهارات حيث تختفي كثير منها وتولد أخرى جديدة تناسب المرحلة الجديدة للتطور، بالإضافة إلى قدرة الجامعات على التعامل مع مشاكل تحويل الدارسين من جامعة إلى أخرى ومحدودية الموارد المتاحة، وغياب التنافسية في الأسواق العالمية لخرجي الجامعات الوطنية، وتدهور الانتاجية في المجالات العديدة لخريجي الجامعات الوطنية، ونقص نصيب الشركات الوطنية من السوق العالمي بسبب الموارد البشرية الناتجة عن أنماط التعليم الجامعي الحالي كذلك تزايد البطالة بين الخريجين الجامعيين عن الطلب في بعض التخصصات، وندرتها بشكل فج في تخصصات أخرى (شحاته، ٢٠٠٣، ص٢١) وهذه التحديات الداخلة والخارجة التي تواجهها الجامعات تشكل مجموعة مرتبطة ببعضها ارتباطاً وثيقاً، حيث إن التعليم يهدف أساساً التنمية الشاملة للإنسان.

مما سبق، يتضح الحاجة إلى جودة التعليم الجامعي، لأن الجامعة لم تصبح مسؤولة عن مجرد إعداد الأبحاث والاستشارات والتدريب، ولكن أصبحت مطالبة بتوفير البيئة النظيفة وفرص العمل وحل مشكلات المجتمع

والوقوف أمام المنافسة التعليمية الشرسة بين الجامعات الأجنبية وفروعها، ولا يتحقق البقاء والاستمرار للجامعة إلا من خلال تحقيق الجودة الشاملة - جودة المصادر والمدخلات والتشغيل والمخرجات والاستخدامات والرقابة العكسية والتفاعل مع البيئة (النجار، ٢٠٠٠، ص١٠١). وبالنسبة للتطور العلمي والتقاني، فقد فتح الأبواب على مصراعيها للتسابق بين الدول الصناعية من أجل زيادة الإنتاج ومواكبة التطور من أجل المنافسة في الأسواق العالمية (العطية، ٢٠٠١، ص٣٤/٣٥).

إن التربية هي القوة القادرة على إحداث التغيير وتوجيهه اقتصادياً وسياسياً؛ فالعالم المتقدم اليوم والمتفوق اقتصادياً سيظل له التفوق في المستقبل. وسوف يتضاعف العبء على العالم النامي ومصدر ثرواته الطبيعية (أحمد، ١٩٧٥، ص٥٣٤-٥٣٦). وتساهم التربية والتعليم في التنمية الاقتصادية. وفي دراسة تحليلية عن مساهمة التربية، وجد أن التربية تسهم بثلاث طرق هامة ومتداخلة (صائغ، ١٩٩٣، ص٩١):

١ - تقديم المعلومات والمهارات والسلوك والقيم التي تزود الأفراد بالطاقة اللازمة للتعلم والاستجابة للتطورات في المجالات الحديثة.

٢ - دعم البرامج المخصصة لسد الاحتياجات الأولية الهامة كالتغذية والمساكن الملائمة.

٣ - دفع عجلة التطور والتقدم العام عن طريق تدريب العمالة الماهرة ومساعدة الفرد على التكييف مع المتغيرات الحديثة وتحديد دوره في المجتمع.

ومن أهم العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي متنوعة ومتداخلة ولها تأثير على الاقتصاد وتتمثل في الآتي (صائغ، ١٩٩٣، ص٩٠):

١ - حجم القوى العاملة لها تأثير على فرص الازدهار الاقتصادي - فعلى سبيل المثال - كبار السن والأطفال لا يمكنهم العمل كذلك بعض العوامل التي تحد من اشتراك المرأة في سوق العمل، وهكذا نجد من الصعب على

دولة غالبية سكانها من الأطفال وكبار السن أن تتطور وينمو اقتصادها، في حين لو كان غالبية سكانها من الشباب القادرين على العمل والإنتاج فإن الوضع يختلف تماماً.

٢ - سياسة الدولة الحكومية، وهذا له تأثير على حجم الاستثمارات. فمثلاً، من المشاكل التي تواجهها السياسة الاقتصادية في بريطانيا وبعض دول العالم الأخرى هي كيفية تشجيع رجال الأعمال على زيادة استثماراتهم (من خلال التعليم).

٣ - المعرفة والاختراعات والتقنيات الحديثة.

٤ - المؤسسات السياسية والقانونية والاجتماعية لها تأثيرها على النمو الاقتصادي باعتبارها الإطار الحاكم الذي تتحرك داخله العوامل المادية مثل حجم القوى العاملة.

٥ - المعتقدات الدينية لها تأثيرها على النمو الاقتصادي، فإذا كانت تلك العقائد تغرس في الأذهان أن تنمية الثروات من الأمور الضرورية التي تساعد على التقدم والازدهار، فإن ذلك يدعم التطوير، والعكس صحيح إذا كانت تلك العقائد تغرس في الأذهان أن قدرة الفرد على التغيير محدودة.

٦ - نوعية العمالة.

لذا تعتبر النقلة المجتمعية التي أحدثتها تقنية المعلومات، في جوهرها، نقلة تربوية حيث تتداخل التنمية والتربية إلى حد يصل إلى شبه الترادف. وتبرز المعرفة كأهم مصادر القوة، وتصبح تنمية الموارد البشرية هي العامل الحاسم في تحديد مستقبل المجتمع، وأصبح الاستثمار في مجال التربية والتعليم هو أكثر الاستثمارات عائداً، حيث تميز التعليم في العصر الصناعي بالتركيز على وسائل الانتقال. وكان التعليم مقيدا بالمنطقة الجغرافية. أما في عصر المعلومات، فقد أصبح التعليم يركز على الاتصالات فيمكن للمتعلم الوصول إلى مصادر التعلم المنتجة والمنتشرة وطنيًا وعالميًا وأصبح الكتاب التقليدي متزامنًا

مع المقرر الافتراضي وقاعة الدرس الافتراضية والمدرسة الافتراضية. كما أن التعليم يعتمد في عصر المعلومات على رأس المال المعلوماتي كمصادر التعلم بما في ذلك التعلم الذاتي، فالعامل الأساسي المحدد للقوة الاقتصادية لم يعد هو الأرض وامتلاكها إنما أصبح المحدد للقوة الاقتصادية في الاقتصاد المعلوماتي هو المعلومات والمعرفة المطلوبة لابتكار المستحدثات ولجعل الإنتاج أكثر فاعلية وفي كل مجتمعات المعلومات تقريبا نجد أن قطاع المعلومات ينمو أسرع من نمو الاقتصاد الكلي. فقد قدر الاتحاد الدولي للاتصالات بعيدة المدى أن قطاع المعلومات قد نما على المستوى العالمي بمعدل أكثر من ٥٪ بينما كان نمو الاقتصاد العالمي بصفة عامة بمعدل أقل من ٣٪. ولذلك، فإن الملامح البارزة على المستوى الاقتصادي التحول من اقتصاد الصناعات إلى اقتصاد المعلومات، والتحول من الاقتصاد الوطني إلى الاقتصاد العالمي الشامل أو المتكامل. وتشير الدراسات إلى أن الاقتصاد الذي سيسود هو الاقتصاد المعرفي. ويوضح أن العلاقة بين اقتصاد الخدمات الذي يشهد نموا كبيرا واقتصاد المعرفة تأتي من أن نوع العمل الذي يؤدي في القطاع الخدمي يعد مخرجا معرفيا، ولم يعد قطاع الخدمات يعتمد على وظائف ذات مهارات بسيطة وأجور متدنية وإنما على نوع جديد من الوظائف المادية المحسوسة يهدف إلى ابتكار المعلومات وتحويلها إلى"معرفة" لحل المشكلات. وسيصبح تقييم الفرد في المستقبل يعتمد على مقدار ما يستطيع أن يتعلم وليس على مقدار ما يعرف، وسوف يؤدي التغير السريع في المجال الاقتصادي - كغيره من المجالات - إلى انعكاس واضح على مجالات عمل الأفراد إذ أصبحت تقنية المعلومات ورأس المال الفكري هما القوة المحركة للاقتصاد، وتميز القرن الذي نعيش فيه بالتقدم الهائل في مجال التصنيع والتقنية وخصوصا تقنية المعلومات أو تقنية الحاسب، فسوف يبرز مع القرن القادم وبحسب العديد من المؤشرات مفهوم جديد يدعى الاقتصاد المعرفي (علي، ٢٠٠١).

ويتميز الاقتصاد المعرفي بخصائص متعددة ستكون المفاتيح المحركة له، من أهمها:

١ - **العولمة**: تزداد وضوحا أكثر من أي وقت مضى حيث إن سوق العمل لم يعد محصورا داخل بلد بعينه، فالدول الأوربية على سبيل المثال أصبحت قوة اقتصادية هائلة عندما تجاوزت حدودها السياسية أو الجغرافية من خلال الاتحاد الاقتصادي الأوربي وأصبحت شريكا فعالا في التجارة العالمية. ويتوقع أنهم سيتوقفون على بعض الاقتصاديات التقليدية مثل الولايات المتحدة، وأن معظم الأمم الصناعية تتسابق للوصول إلى أسواق جديدة كالصين مثلا. كما أوجد الانترنت اقتصادا بلا حدود وأصبحت الدول الناهضة للتو تتحدى العمالقة الصناعيين في الوصول إلى المستهلكين والحصول على حصة من السوق في كل مكان من العالم، ولم يقتصر التغيير على حدود المكان فقط ولكن الزمان أيضا؛ حيث أصبح إيقاع العمل مستمرا على مدار الساعة.

٢ - **تحقيق أكبر قدر من التوافق مع أهداف ورغبات العملاء من الدارسين الراغبين في الدراسة الجامعية**: لقد سادت في العصر الصناعي"عقلية الإنتاج الجماهيري" التي استمرت طيلة القرن الماضي تقريبا. أما في عصرنا المعرفي أو المعلوماتي الحالي فإن الأمور في تغيير، فالميزة التنافسية في الاقتصاد القائم على المعرفة لم تعد تعتمد على مفاهيم الإنتاج والتسويق والتوزيع المكثف والسياسات الموحدة، وذلك لأن مفتاح النجاح في الأعمال أصبح يكمن في تحديد خصوصية كل مستهلك يبحث عن إنتاج أشياء جديدة وخدمات مهمة تلبي احتياجات ورغبات خاصة لدى المستهلكين وسوف يكون هذا المبدأ هو النظام السائد في هذا القرن.

٣ - **نقص "الكوادر" والمهارات**: مما يثير الاهتمام في ضوء النمو الاقتصادي الحالي أن العديد من الوظائف لا تجد من يملؤها، ولعل قطاع تقنية المعلومات هو القطاع الأكبر الذي يصارع لإيجاد المواهب والطاقات.

وبالنظر إلى الطاقات التي يخرجها نظام التعليم في مجالات تقنية المعلومات، يعتقد أن قطاع الأعمال سيعاني ليجد المجموعة الصحيحة من المهارات وهذا من سمات سوق المستقبل. فإذا نقصت المهارات في بلد ما يمكن إيجاد الطاقات المناسبة في أي مكان في العالم والاستفادة منها وذلك من خلال الشبكات الإلكترونية والتعاون الافتراضي.

٤ - **التركيز على خدمة المستهلك**: إن التنافس العالمي والانترنت، والشبكة العنكبوتية، وتحرر التجارة، وزيادة إمكانية الوصول للمعلومات وتعدد الموزعين، كلها عوامل وضعت قوة كبيرة في أيدي المستهلكين، وأصبح قطاع الأعمال مطالبا بأكثر من مجرد ابتكار منتجات جديدة أو إضافة مميزات جديدة لإرضاء الزبائن وهذا يتطلب خبرات شاملة بالمستهلكين ورغباتهم ومعرفة دقيقة بكل مستهلك وبكل أساليب الحفاظ على قيادة منافسة.

٥ - **خدمة "الخدمة الذاتية"**: لا توجد تقنية تدفع نحو ثروة الخدمة الذاتية مثل الشبكة العنكبوتية، وكذلك تقنية الذكاء الاصطناعي التي توفر بيئة يستطيع فيها المستهلكون مساعدة أنفسهم بفاعلية أكبر دون التفاعل مع البشر، ومن وجهة نظر قطاع الأعمال فإن تطبيقات الخدمة الذاتية تعد في كثير من الحالات وسيلة أكثر جدوى لخدمة الزبائن من دفع شخص للقيام بذلك، من خلال الشبكة العنكبوتية، وأنظمة الاستجابات الصوتية الموجهة من قبل الذكاء الاصطناعي.

٦ - **التجارة الإلكترونية**: كلما تزايد عدد مستخدمي الانترنت، أصبحت التجارة الالكترونية أكثر رسوخا. ويشمل ذلك التجارة الالكترونية التي تتم بين الشركات نفسها أو بين الشركات والمستهلكين. والقضية في هذه الحالة أنه إذا بدأت الخدمات وعمليات البيع التقليدية تعطي مكانها للتجارة الالكترونية، فإن ذلك سيغير مجالات التوظيف من المواقع التقليدية إلى الوظائف التي تتطلب مهارات في تقنية المعلومات، وفي كثير من الحالات إلى المواقع التي تتطلب قدرات من مستويات عقلية عليها

ولذلك فإن التجارة الإلكترونية جزء من توجهات محلية ودولية تتطلب مهارات أكثر في مكان العمل.

٧ - **انتهاء ظاهرة التوظيف مدى الحياة:** سيشهد القرن القادم انتهاء عهد استمرار الفرد في عمل واحد لدى شركة أو مؤسسة واحدة طيلة حياته العملية بل سنجد أن الكثيرين سيضطرون لتغيير وظائفهم ومهنهم وأماكن عملهم بشكل مستمر كل ثلاث أو خمس سنوات.

٨ - **الحاجة للتعلم مدى الحياة:** من المتوقع أن يزداد عدد المتعلمين الكبار أكثر من أي وقت مضى، ففي ظل عصر المعرفة ستكون الحاجة للتربية والتعلم المستمرين متطلبات جوهرية للحفاظ على قدرة الفرد على البقاء في الوظيفة، وهذا لا يعني أن التعليم في المدارس الثانوية أو الجامعات ينتهي ولكنه سيكون متطلبا أساسيا ومستمرا أثناء حياة الإنسان العملية (علي، ٢٠٠١).

خصائص القوة العاملة (عالمياً):

ما يمكن أن يتوقعه سوق العمل من القوة العاملة في عصر اقتصاد المعرفة هو بالطبع شيء يختلف بحسب كل شركة أو مجال عمل، ولكن يمكن استنتاج أن سوق العمل يتوقع الخصائص الأساسية التالية في الموظفين خريجي الأنظمة والمستويات التعليمية المتباينة:

١ - القدرة على التقاط المعلومات وتحويلها إلى معرفة قابلة للاستخدام.

٢ - القدرة على التكيف والتعلم بسرعة وامتلاك المهارات اللازمة لذلك.

٣ - إتقان التعامل مع تقنية المعلومات والتقنية المتعددة على الحاسب وتطبيقاتها في مجال العمل.

٤ - القدرة على التعاون والعمل ضمن فريق وإتقان مهارات الاتصالات اللفظية والكتابية.

٥ - إمتلاك مهارات إضافية مميزة تختلف عن المهارات التقليدية في الأعمال الروتينية.

٦ - إتقان أكثر من لغة حتى يمكن العمل في بيئة عمل عالمية.

٧ - إتقان العمل خارج حدود الزمن والمكان والقدرة على إدارة العمل.

٨ - القدرة على تحديد الحاجات والرغبات الفريدة الخاصة بالمستهلكين الأفراد أو المؤسسات والهيئات.

٩ - القدرة على مواكبة التطورات ومتابعة التغيرات وتلبية حاجات المستهلكين.

وهكذا يتضح أن التعليم هو آلية التقدم والتطوير وأساس للتنمية الشاملة، وأنه شأن عام يتطلب أن تتولى العناصر ذات الخبرة والقدرة والرؤية مهمة تحديثه حتى يتحقق للتعليم مستوى جودة قادرة على المنافسة عالمياً من خلال الوصول إلى معايير عالمية وإعداد قوة عمل ذات ميزة نسبية تنافسية؛ لتخريج أجيال قادرة على الدخول إلى سوق العمل المتغيرة. ومن أهم أساليب الارتقاء بالتعليم العالي ما يلي:

١ - الرؤية المنظومة للعملية التعليمية أهدافا ومحتوى وكتابا وأنشطة ووسائل وتقنيات وتقويما ومعلما وإدارة وسنوات تمدرس ومدى زمنيا للدراسة.

٢ - التناول النقدي المنهجي والمستقبلي لقضايا التعليم وتجاربه ومشكلاته من خلال تربته وتنوع بيئات الدول وجغرافيتها الممتدة، وتوظيف الفكر والمفاهيم العالمية، واضعا الخطة الزمنية إطارا لحركة التعليم وقدرته على التنمية.

٣ - وضع الحلول والبدائل لما تعانيه الأسر من جراء توارث مفاهيم مغلوطة عن التعليم والامتحانات وحتى يصبح التعليم للحياة وليس للامتحان وتتغير نظرة المجتمع عن التعليم لتتحول من مجرد الحصول على الشهادات إلى اكتساب القدرات والمهارات.

٤ - التخفف من المركزية والأخذ بمفاهيم جديدة من اللامركزية تحرر الطاقات في المحافظات نحو المشاركة الفاعلة لتنفيذ أهداف تعليم المستقبل وتبنى مفهوم التجريب قبل التعميم.

٥ - الاهتمام في البرنامج التعليمي الجديد بالكيف في تناغم مع الكم والتقليل من المواد الدراسية وإدخال مواد عصرية ومستقبلية عبر توظيف تقنيات تعليمية جديدة تقوم على تنويع مصادر التعليم والتعلم الذاتي وثقافة الإبداع.

٦ - الاتجاه إلى تأكيد المزيد من العناية والحرص على الهوية الثقافية للمجتمع المحلي وأن يزداد وبصورة أعمق وأقوى في توجيهه إقليميا إلى العالم العربي الكبير لهندسة وتصنيع متعلم عربي له سماته وتوجهه الأصيل مؤكدين في تطوير مناهجنا التعليمية على لغة القرآن الكريم والقيم العربية الأصيلة وأرضنا العربية الغنية الثرية الممتدة من المحيط إلى الخليج والثقافة السامية والتوازن الذهني بين ماضينا وحاضرنا ومستقبلنا وهذه جوانب متواصلة تتطلب التفكير المنظومي والتخطيطي في برامج التعليم بمختلف مراحله وكافة مستوياته ونوعياته.

٧ - الحاجة إلى المزيد من العناية باللغة العربية والثقافة الإسلامية المنفتحة وعلوم الاقتصاد والسياسة والاجتماع ناهيك عن الآداب والفنون والإنسانيات.

٨ - أن تركز عملية التربية والتعليم على التربية الشاملة المتكاملة للإنسان التي تحقق التنمية للعقل والجسم والأعماق والعناية بالذكاءات المتعددة والقدرات العقلية العليا والجانب القيمي الوجداني والتذوق الجمالي والمسئولية الشخصية.

٩ - التطوير المستمر للمنظومة التربوية في سياق منظور استراتيجي واضح المعالم طويل الأمد وأن تكون هذه المنظومة على درجة كافية من المرونة تسمح بالانتقال والحركة والتغيير لمواجهة التغيرات المتسارعة في معطيات الحياة داخليا وإقليميا ودوريا ولمواجهة ما يحمله المستقبل من مفاجآت ومواقف جديدة يصعب التنبؤ بها كما أن هذه المرونة في المنظومة التعليمية لازمة لإدراك التنوع وتقبل الاختلاف والتسامح، وأن توفر خاصية التنوع في المناهج والبرامج حسب المستويات العقلية وحسب

البيئات، أن تتخلى عن التجانس الذي أمسى سمة مميزة لمناهجنا الدراسية وأفرز نسخا متكررة من المتعلمين لا تناسب التنمية التي ننشدها في هذه الألفية الثالثة. فالتنوع في مناهجنا يساعد على تنمية القدرات والاستعدادات والحاجات المتنوعة للبيئات ومجابهة الظروف المتجددة والمواقف الحياتية الجديدة بل إن التنوع يتطلب أيضا مؤسسات تعليمية جديدة تتطلبها الأعمال المتجددة ومطالب الحياة وسوق العمل المتغيرة وعليه فإن التخطيط التعليمي والبحث العلمي مطلبان أساسيان لتوظيف نتائجهما وتوصياتهما.

١٠ - تبنى إستراتيجية التعليم للإتقان وللتميز بل التميز للجميع. لقد انتهى التعليم من أجل ثقافة الحد الأدنى وتعليم نصف مهارة وتخريج أنصاف متعلمين لا يمتلكون الكفاية اللازمة لعصر التغييرات المتسارعة، عصر التعقد والمعارف المتزايدة، وعليه فإن كليات إعداد المعلمين عليها أن تعد معلمين جددا يمتلكون مهارتين أساسيتين: أولاهما التربية التعويضية لمواجهة الصعوبات والمشكلات التي يواجهها التلاميذ قبل التعلم، وثانيتهما التعليم العلاجي لمواجهة الصعوبات والمشكلات التي يواجهها التلاميذ أثناء عملية التعلم شريطة أن تتوافر للمعلم أدوات للتقويم والتشخيص المستمرين لمعرفة أوجه القوة وأوجه الضعف ولتنبيه ولي الأمر والتلميذ بمستويات الأداء ثم توافر خدمات طبية واجتماعية وسيكولوجية في كل مؤسسة تعليمية على مختلف مستوياتها.

١١ - التخلي عن استرجاع المعرفة تدريسا وامتحانا والوصول إلى المواءمة بين ثقافتي الذاكرة والإبداع معا وتحليل المعرفة ونقدها والإضافة إليها والتجديد فيها أمر ضروري وأساسي لتمسي التربية للابتكار والإبداع ولتصبح لها الصدارة. وعليه فإن صناعة العقلية الناقدة أصبحت أمرا حتميا وأن نتخلى عن الرأي الواحد، والفكر الواحد والكتاب الواحد، والإجابة الواحدة عن السؤال الواحد وللمشكلة الواحدة والمعلم هو المصدر الوحيد للمعرفة ونؤكد في تعليمنا تغيير الذهنية لهندسة العقلية

الناقدة الفاحصة المتدبرة القادرة على تمثل السلوك الإيجابي لا السلوك الاستجابي حيث يصبح المتعلم إيجابيا نشطا فعالا مشاركا قادرا على التعلم الذاتي والتقويم الذاتي معا.

١٢ - لابد أن نتجاوز الاعتماد على الأفكار والمبرهنات والنواتج التربوية التي تصلنا من الغرب أو الدول الأخرى الأكثر تقدما فرغم أهميتها وضرورتها للتطوير والتحديث إلا أننا في حاجة إلى أن نكون منتجين ومصنعين للفكر التربوي مستزرعين لخبرتنا الناجحة في التعليم والتعلم. إننا في حاجة إلى أن يصنع التعليم الجديدة نواة قاعدة بحثية وتعليمية تعين على توليد وإنتاج التكنولوجيا والأساليب التعليمية المتقدمة وأن يتدرب طلابنا على الطريق الصعب المتمثل في معاناة العمليات المعرفية والإنتاجية. الأمر الذي يترتب عليه تحديث المناهج وطرائق التعليم والتعلم وأنشطة التقويم والامتحانات على حد سواء وقبلها تصنيع معلم جديد لمناهج جديدة؛ معلم ميسر للتعلم يعلم الطلاب كيف يتعلمون وليس ماذا يتعلمون. وهذا هو تعليم العمليات الذي تنتقل فيه مسئولية التعلم من المعلم إلى المتعلم فالذي لا يستطيع أن يعلم نفسه لا يعلمه أحد، والتعلم الذاتي يتطلب إعادة النظر في الكتاب ليصبح وسيطا تعليميا كما يتطلب توظيف التكنولوجيا التربوية ووسائط الإعلام وقنوات الاتصال على نحو يسهم في القضاء على الدروس الخصوصية وتحسين نوعية التعليم وجودة مخرجاته.

١٣ - التعليم مدى الحياة هو أحد مفاتيح الألفية الثالثة فلم يعد العصر الحاضر أو المستقبل القادم مفهوما للتربية التي تقدم للمتعلم مرة واحدة في مرحلة عمرية واحدة، بل لابد من تدريب مستمر وتدريب تحويلي وتدريب على التعلم طوال عمر الإنسان معاصرة للحياة المتسارعة وحاجات المجتمع المتجددة، وحاجات سوق العمل المتغيرة أبدا. وهنا لابد أن يتحول سلم التعليم إلى الشجرة التعليمية وتتنوع المسارات للمتعلمين وضمان حق المتعلم في أن يعود إلى التعلم تبعا لحاجاته وتأكيدا لمبدأ المرونة والتنوع، إننا في حاجة إلى ثقافة الإبداع وثقافة المشاركة وثقافة التقويم وثقافة التفاوض

وتشجيع التعددية وفتح أبواب المدارس والجامعات للجميع اعتمادا على القدرات العقلية والكفاءات التعليمية لإكساب المتعلمين مهارات جديدة مثل المبادرة والإبداع والحرية في التفكير والتعبير وعلينا أن نثق في رجال الأعمال الذين يشاركون في تحمل أعباء التعليم عن كاهل الدولة وأن نتعاون معا من أجل تعليم أفضل.

إن التنمية الشاملة تكون بالإنسان وللإنسان، وإن تطوير التعليم معبر للتنمية البشرية وليس قرار وزير بل هو خلاصة لسياسات استقر عليها الرأي من قبل المهمومين والمهتمين بالتعليم، وإن التعليم وضع في معرض النقاش والحوار وصولا إلى فكر تربوي تعليمي حديث يضع التعليم في معرض المنافسة الدولية ولقيادة التعليم في المنطقة الشرق أوسطية.

إن تفعيل هذه المفهومات المتناغمة مع آليات تطوير التعليم قد أولى العملية التعليمية ذاتها أهمية كبرى حيث اعتبرها الأساس للحفاظ على مقومات الوطن ودعم قدرة المجتمع وإقامة الدولة الحديثة، الأمر الذي يتطلب قدرتنا على تعليم الأجيال حتى نبني مجتمعنا ديمقراطيا واقتصاديا وبناء جيل من شباب الوطن العربي لديه إمكانات العالمية والتعامل الراشد مع التطور العالمي والتحديث التقاني. وهنا لابد من المطالبة الإعلامية بتغيير نظرة المجتمع للتعليم وتغيير ثقافة التعليم السائدة منذ أمد بعيد وثقافة الامتحانات لتتحول من مجرد الحصول على شهادات إلى التسلح واكتساب القدرات والمهارات.

وفي سبيل تأكيد أهمية تنويع مصادر المعرفة وعدم الاعتماد على الكتاب المدرسي وحده باعتباره أحد مصادر المعرفة لا كل مصادر المعرفة، جاء الخطاب التعليمي موجهاً إلى سياسة التوسع في المكتبات ومصادر التعلم الإلكترونية ورعاية المكتبات العامة والمدرسية والافتراضية من حيث التمويل والإدارة والإشراف والمتابعة بغية تحفيز المتعلم على القراءة الناقدة والبحث وإعمال العقل وانتقاء الخبرات المربية وامتلاك مهارات الحوار وطرح الأفكار وثقافة التفاوض الأمر الذي يتطلب إعادة تشكيل المعلم في إطار عصري إذ إن التطوير

عملية شاملة متكاملة والمعلم المدرب المؤهل المؤمن بأهمية التطوير والذي يعيش عصره عليه أن يعلم الطالب كيف يتعلم ذاتيا ويتعلم مدى الحياة. وذلك يؤكد ضرورة تحديث كليات التربية من حيث البرامج الأكاديمية والمهنية والثقافية حتى تشكل معلما جديدا لتعليم عصري جديد.

إن التطور الكيفي يأتي في إطار تبني وزارة التربية والتعليم لفلسفة الاستراتيجيات الشاملة التي تميز أسلوب التفكير الاستراتيجي الذي ينظر إلى جميع مكونات وعناصر المنظومة التعليمية نظرة شاملة متكاملة متوازنة سواء كانت تلك المكونات والعناصر مرتبطة بالمناهج تخطيطا وتصميما وإعدادا وتنفيذا وتقويما، أم كانت مرتبطة بالمعلم تدريبا وتنمية مهنية مستمرة وتحسينا لظروف عمله أو مرتبطة بتنفيذ العملية التعليمية واستخدام طرق تعليم متطورة وتوظيف تكنولوجيا التعليم المناسب داخل مدارسنا وفصولنا وقاعات الدرس من خلال الأنشطة التعليمية، إضافة إلى تطوير عمليات التقويم والامتحانات والاهتمام بالجوانب الصحية للطلاب ورعايتها ليتكامل العقل والجسم وانتهاء الجهود المتكاملة المرتبطة بتحسين بيئة التعلم في ضوء معايير ومؤشرات الجودة الشاملة. وهذا يعني أن يتم تطوير التعليم وفق خطة إستراتيجية ويخضع لفلسفة مستقلة مستقرة مستمرة ويكون لتطوير التعليم أهدافه وتوجيهاته وخططه وبرامجه ومجالاته ومشروعاته بعيدا عن الانطباعات الشخصية والرؤى الذاتية والاستنتاجات المغلوطة التعميمات المضللة المرفوضة التي تشوه مسيرة تطوير التعليم المتنامية أمام المهمومين بالتنمية الشاملة والتفاعل مع معطيات وتحديات عصر التراكم المعرفي والعولمة، وأن تنطلق من رؤية واضحة للطبيعة النوعية للمتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية في كافة المجالات العلمية والتقنية والسياسية والاجتماعية والثقافية مع دراسة واعية لطبيعة التأثيرات المتزايدة للعولمة وعصر المعرفة والفضائيات التي تتفاعل لإحداث ثورات تقنية ومعرفية تغيّر مسار حركة التعليم بشكل عام والتعليم العالي منه على وجه الخصوص. ومن أهم ملامح الارتقاء بالتعليم العالي ضبط الأداء الجامعي، والارتقاء بالمستويات الأكاديمية والمهنية والثقافية لعضو هيئة التدريس، وتحديث شؤون

الطلاب وتيسير الخدمات المقدمة لهم، وإدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصال لتطوير النظام التعليمي والمكتبات ومراكز مصادر التعلم، ودعم الأنشطة الطلابية وتسويق الخدمات الجامعية وخدمة المجتمع وتنمية البيئة. (شحاته، ٢٠٠٤، ص٤٥).

ومن أهم الإجراءات اللازمة لتعزيز ارتباط التعليم العالي بخطط التنمية:

١ - أن تجري الجامعة دراسات مسحية لتحديد الاحتياجات البحثية للمجتمع وإرفاقها بخطط التنمية.

٢ - إنشاء مركز للمعلومات يعرف الباحثين بالمشكلات التي تواجه قطاعات الإنتاج والخدمات، ويعرف القطاعات الإنتاجية بنتائج البحوث التي أجريت وتهم قطاعاتهم.

٣ - عقد لقاءات علمية لعرض نتائج البحوث المنتهية ومناقشتها بين الباحثين والمختصين في القطاعات الحكومية والخاصة.

٤ - إنشاء موقع على شبكة المعلومات يجمع ملخصات للرسائل العلمية والجامعية يمكن الباحثين والأجهزة ذات العلاقة من الإطلاع عليه مع إمكانية أن يطرح العاملين في الجهات المختلفة ما يكشفه لهم العمل اليومي من مشكلات تحتاج إلى بحث مما ينشئ علاقة تفاعلية بين أطراف المجتمع.

٥ - توعية طلاب الدراسات العليا وأعضاء هيئة التدريس بالقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية من خلال وضع خرائط بحثية للقضايا التي تحتاج إلى بحث توجيههم إلى دراستها واقتراح حلول قابلة للتطبيق وتوعيتهم بأهمية دورهم في حل تلك المشكلات.

٦ - إحكام التفاعل بين كلية التربية بأقسامها المختلفة وما في المجتمع من مؤسسات ومنظمات تتكامل مهامها وأهدافها مع مهام الكلية وأهدافها وذلك لأن المؤسسات التربوية بمختلف أنواعها وغاياتها ومستوياتها، هي من أكثر الجهات حاجة إلى الاستعانة بنتائج البحث العلمي في تطوير

نظمها وبرامجها وأساليب عملها حتى تستطيع أن تؤدي رسالتها على الوجه الأكمل، وتوضع استراتيجيه شاملة للبحث العلمي على كافة المستويات والوزارات والمؤسسات والجامعات والكليات والأقسام وربطها بخطط التنمية وتوثيق التواصل فيما بينها.

التصور المستقبلي للتعليم العام لمواجهة نظام اقتصادي تربوي جديد

يعتبر التعليم هو السبيل الأمثل للاستثمار الحقيقي لإعداد الدارسين لمواجهة المتغيرات المتسارعة للزمن والحياة التقانية والتعليمية والسياسية والاقتصادية، لذلك فهم بحاجة إلى مهارات ونظرات توقعية مستقبلية وهذا يتطلب أن لا ننتظر من الدارسين استحضار واستشراف أبعاد المستقبل ومضامينه، وإنما على المؤسسات كافة والمؤسسات التربوية التعليمية استشراف حاجات المستقبل التعليمي ليس لتوفير القوى البشرية المدربة لتحقيق برامج التنمية الحالية فحسب وإنما لمهمة أكبر وهي توقع ما سيحتاجه المستقبل من وظائف وأدوار والتهيئة لإحلالها (حارب، ١٤٢٢هـ، ص ٢٠). لذا فنحن مطالبون لمواجهة مشكلة الثبات والتغيير بالنسبة للنظم التعليمية والتربوية بتحقيق أمرين في وقت واحد:

أولهما: أن يكون في حياتنا امتداد تربوي ثابت لجذور تراثنا.

وثانيهما: أن تعطي لجديد عصرنا من التعليم حقه الكامل من الاهتمام.

فالثبات والتغيير ينبغي أن يسيرا معاً جنباً إلى جنب؛ حيث يكون الثبات من شأن المبادئ أو الأطر أما التغيير فهو من شأن الحالات التفصيلية التي تندرج تحت تلك المبادئ أو التي تملأ تلك الأطر. وأن يعكس التعليم التراث بشرط ألا يقتصر الأمر على ترديد أقوال السالفين المأثورة فقط دون أن يغير ذلك شيئا من سلوك التلاميذ. ودون أن يكون لتلك المبادئ دورها المؤثر في حياة التلاميذ وطريقة تفكيرهم. كما ينبغي أن يعكس التعليم روح العصر بحيث نرى كل جديد من حولنا رؤية عصريه، تساعد على التقدم والتطوير وعدم الجمود (إبراهيم، ٢٠٠٠، ص ٣٤). فاستشراف المستقبل لا يمكن أن يتم إلا من بوابة واحدة وهي التعليم، لأن الاقتصاد والسياسة والقوة العسكرية والتنمية وغيرها

من مظاهر الحياة تقوم على عنصر أساسي واحد هو الإنسان الذي لا يمكن إعداده إلا من خلال التربية. فمقدار اهتمامنا بالتربية يكون اهتمامنا بالمستقبل (حارب، ١٤٢٢هـ).

فالتربية على مستوى العالم تواجه في الأوقات الحالية تحديات لا مناص من مواجهتها حيث تتعرض المؤسسات التعليمية لتحولات عميقة وسريعة بفعل قوى مادية وفكرية خارج سيطرة المؤسسات التعليمية بسبب التغيرات العلمية والتقانية المعاصرة والتغيرات التنموية والاقتصادية المحلية والإقليمية المصاحبة. وقد أدت هذه التحديات التي تواجهها التربية إلى مراجعة الواقع التربوي في مختلف دول العالم المتقدم بتطويره وتحديثه باعتباره قاطرة التقدم والتنمية للمجتمعات، ومن أهمها تلك التي حدثت في الولايات المتحدة الأمريكية عندما نشر مقال (أمة معرضة للخطر، عام ١٩٧٣م) وكشفت عن الضعف الذي أصاب القاعدة التعليمية في المجتمع الأمريكي وأثار في وقتها وما زال يثير حتى وقتنا الحالي حركة متنامية من الحوار حول قوة التربية ودوروها في بناء الإنسان الأمريكي مما حتم القيام بتقويم ومراجعة كل العملية التعليمية والتوجيه بالاهتمام بمحتوى التعليم والمستويات والتوقعات لأداء الطالب. لقد أشار التقرير إلى أن العديد من الأمور المهمة التي ينبغي أن يتحمل مسؤوليتها التعليم لم تتحقق في ظل النظام التعليمي المعمول به آنذاك في الولايات المتحدة الأمريكية، كما نوه التقرير ولفت الأنظار إلى الأمور التالية:

* التاريخ لا ولن يرحم الكسالى أو المتقاعسين.
* تمتد المنافسة الآن إلى ميدان الأفكار والمشاريع البحثية العلمية، وذلك بجانب المنافسة في مجال الاقتصاد والتجارة.
* تتمثل الخامات الجديدة للتجارة الدولية في الأمور المرتبطة بشتى جوانب المعرفة والتعليم والمعلومات والذكاء.
* لا تكتسب الأمة قوتها بامتلاكها آليات الصناعة والتجارة وحدهما وإنما ينبغي أن تسند وتساند هذه الآليات قوى معنوية (روحية وفكرية) كي تصل الأمة إلى ذروة قوتها (إبراهيم، ٢٠٠٠، ص ٢٥).

لذلك ينبغي النظر بعين الاعتبار إلى التعليم من زاوية ضرورة وأهمية تضمينه كل ما يناسب العصر، وتحديد هوية وطنية وعالمية له في ذات الوقت، ويتطلب ذلك رؤية جديدة وشاملة تهدف إلى عصرنة التعليم بما يتوافق مع ظروف الزمان والمكان، فالتربية والتعليم وحدها عاجزة عن أن تغير المجتمع ولابد أن تضاف إلى جهودها سائر ميادين الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (عويس، ٢٠٠٥؛ عبد الموجود، ٢٠٠٥؛ إبراهيم، ٢٠٠٥). على أن دور التربية والتعليم في التغيير يظل أساسياً ويكاد يحتل مقام الصدارة، لأن قوامه تغيير الإنسان صانع كل تغيير، كما أن نظام التربية والتعليم نظام واحد من أنظمة المجتمع، فهناك النظام السياسي، والنظام الاقتصادي، والنظام الاجتماعي، والنظام الثقافي، وهذه الأنظمة تتبادل التأثير والتأثر فيما بينهما، مما يجعل من النظام التربوي التعليمي شأناً مجتمعياً تصب مخرجاته في ميادين التنمية الشاملة للمجتمع. وبقدر ما تكون نوعية المخرجات متسمة بالجودة يكون تقدم المجتمع وارتقاؤه، كما ينبغي على النظام التربوي التعليمي أن يُسمع المجتمع صوته عن طريق بث الاتجاهات والقيم وأنماط السلوك والمعارف والقدرات والمهارات وغير ذلك من الطاقات الثقافية والعلمية، التي تقوى على إحداث تغيير فعلي في بنية المجتمع. وتعمل على تنميته وتقدمه، أي أن يعقد نظام التربية والتعليم حوارا صريحا مع النظام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي بغية المعالجة المتكاملة لهذه النظم كافة سعيا وراء التنمية الشاملة، وتحقيقا لمطالب) الوضع العالمي، ولاسيما مطالب الثورة العلمية والثقافية (شحاتة، ٢٠٠٣، ص٢٩)

ومن أهم العمليات التي يجب اتخاذها لاستشراف مستقبل احتياجات سوق العمل وتغطيتها حسب خطة لسنوات معينة يتم تحديدها:

١ - التنبؤ بالنمو الاقتصادي واتجاهاته: وهذا يعني زيادة الإنتاج في مختلف القطاعات الاقتصادية وفروع ومجالات التقنية المعرفية للتحكم في العوامل المؤثرة على اتجاهات النمو الاقتصادي.

٢ - زيادة مهارات المتدربين عن طريق التعليم والتدريب مع مراعاة وضعهم في المكان المناسب حسب قدراتهم وميولهم واتجاهاتهم.

٣ - الدراسة المستقبلية للتركيب الوظيفي للمتدربين: ويكون ذلك عن طريق سؤالهم عن احتياجاتهم واستعراض اتجاهاتهم وتوزيعها.

٤ - تحديد عدد وأنواع المهن التي تحتاجها التنمية وتوصيفها: ويكون ذلك بتحديد أنواع المهن الموجودة في كل قطاع ودراسته تفصيلياً بما يكفل التعرف على تفصيل ثاني لأساساته وعملياته.

٥ - إقامة هيكل وظيفي مناسب: لتوفير الاحتياجات وتطويرها والرؤية الثاقبة لمناسبتها لاحتياجات التنمية الموازنة بين العرض والطلب: وذلك بموازنة الاحتياج والمستوى الوظيفي والتعليمي وتطور قوة العمل على مستوى التطور الوظيفي.

٦ - وضع خطة التعليم والتدريب: تكون هذه الخطة تحدد أهداف التوسيع الكمي في الجهاز التعليمي بما يكفل الوفاء باحتياجات البلاد من قوى عاملة خلال السنوات القادمة لهذه الخطة عن طريق:

أ - تقدير أعداد المطلوب تخرجهم خلال السنوات المطلوبة وتقدير أعداد الطلبة المطلوب وجودهم في الجهاز التعليمي.

ب - تقدير أعداد المدرسين والتكلفة والمصروفات خلال الخطة؛ (النوري، ١٩٨٨، ص٣١١).

ومما لا شك فيه أن من أهم ما تقدمه الدراسات المستقبلية هو التعرف على محددات الموارد الطبيعية لوطننا وما تواجهه على أفق المستقبل من تحديات ويمنحنا سداد الرؤية، أما التربية فتمنحنا الانتقال بهذه الرؤية من حيز المعرفة إلى نطاق الفعل والممارسة لسلوكنا الاقتصادي والاجتماعي. من هذا يمكن أن نستخلص أن التعليم يقوم على استشراف صحيح للمستقبل، ويعني هذا أن التعليم أصبح بمثابة البنية التحتية للتنمية وهو القطاع الرائد فيها وهو المطالب الأول لتنظيم القدرات الفردية والمجتمعية للتعامل مع المستقبل ومواجهة التحديات وبناء الاستراتيجيات لفهم تنموي ومستقبلي للتعليم في المملكة العربية السعودية.

ولما لم تعد المملكة بمأمن من المستجدات العالمية بفرصها ومخاطرها، وغدت الثروات الصناعية والتحولات الاقتصادية المحلية تفرض نفسها على

التعليم ومتطلباته للوصول إلى مصاف الدول المتقدمة. لهذا، فقد أمسى هناك أصوات في المملكة تطالب بتأصيل الوعي الاستشرافي ليقوم على منهج علمي وتنموي؛ لينتقل من دائرة الفعل الذي يقود للتخطيط والمنهج الذي يفرض قسراً بقرارات علوية في المدارس لتربية الأبناء إلى عمل تخطيطي يتواءم مع تعاليم ديننا الحنيف وتراث دولتنا السامي والمتطلبات التقانية الحديثة، ويشارك فيها جميع المساهمين في العملية التعليمية لتشمل عناصر من الدارسين والمعلمين والآباء وعناصر من المجتمع المدني، وغيرهم.

وحيث إن الأهداف هي المرتكز الأساسي لأي خطة تعليمية لذلك لابد من مراعاة التدرج المنطقي لها بحيث تكون على النحو التالي:

١ - تدعيم الهوية السعودية.

٢ - تأكيد مفهوم الوحدة السعودية لدى المواطنين.

٣ - تنمية شعور المواطنة.

٤ - التنشئة الدينية.

٥ - تنمية الفكر العلمي للمواطن السعودي.

٦ - تنمية قدرة المواطن السعودي على الإبداع والابتكار.

٧ - تنمية قدرة المواطن السعودي على التفكير التوقعي واستشراف المستقبل.

٨ - تنمية مهارات التفاعل الاجتماعي وفق أسس ديمقراطية لدى المواطن.

٩ - تدعيم العلاقة بين العمل والتعليم.

١٠ - إعداد الكوادر الفنية المدربة اللازمة لقطاعات التنمية.

١١ - تنمية المهارات اللازمة لفهم واستيعاب التكنولوجيا المتقدمة.

١٢ - مساعدة المواطن على النمو المتكامل دينيا ونفسيا وجسميا وعقليا وخلفيا. (زاهر، ٢٠٠٤، ٣٣٤).

ويتمثل التنظيم المرغوب للتعليم الجامعي السعودي لتحسين أوضاعه وصيغته الاقتصادية المستقبلية في:

١ - توسيع قاعدة التعليم العالي رأسيا وأفقيا.

٢ - إيجاد قنوات وأنماط جديدة للتعليم العالي مثل الجامعة المفتوحة والتعليم عن بعد.

٣ - افتتاح المزيد من كليات خدمة المجتمع في المناطق المختلفة بحسب احتياجاتها التعليمية وزيادة أعداد المقبولين فيها ودعمها بما تحتاجه من إمكانات مادية وبشرية.

٤ - تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في توفير جامعات وكليات أهلية.

٥ - تطوير البحث العلمي والدراسات العليا وإنشاء جامعة للدراسات العليا على مستوى المملكة العربية السعودية ذات فروع متعددة في المناطق الرئيسية.

٦ - تحسين الكفاءة الداخلية للتعليم العالي عن طريق مجموعة من السياسات تشمل:

أ - ربط مكافآت الطلاب بأدائهم ومستوى تقدمهم وحفز الطالب المجد الذي ينهي دراسته في المدة أو قبلها.

ب - الارتقاء بمستوى أعضاء هيئة التدريس والباحثين وكفاءة أدائهم.

ت - التقيد بنسب معقولة للأعباء التدريسية وإتاحة الفرص لأعضاء هيئة التدريس لحضور الندوات والمؤتمرات العلمية المتخصصة.

٧ - تحسين الكفاءة الخارجية لمؤسسات التعليم العالي عن طريق مجموعة من السياسات التي تتضمن:

أ - تحفيز الطلاب للالتحاق بالكليات التقنية والعلمية.

ب - الربط بين برامج التعليم العالي ومتطلبات التنمية الاقتصادية واحتياجات سوق العمل.

ت - تكثيف جهود الغرف التجارية والصناعية الهادفة إلى إعادة تأهيل الخريجين وفقا لمتطلبات التنمية واحتياجات سوق العمل بالتنسيق مع وزارة التعليم العالي والجهات المعنية.

وتعرف اقتصاديات التعليم بأنها دراسة كيفية اختيار المجتمع وأفراده

استخدام الموارد الإنتاجية Productive Resources لإنتاج مختلف أنواع التدريب وتنمية الشخصية من خلال المعرفة والمهارات وغيرها اعتمادًا على التعليم الشكلي خلال فترة زمنية محددة وكيفية توزيعها بين الأفراد والمجموعات في الحاضر والمستقبل؛ أي أن اقتصاديات التعليم تهتم بالعمليات التي يتم بها إنتاج التعليم وتوزيعه بين الأفراد والمجموعات المتنافسة، وتحديد حجم الإنفاق على التعليم سواء من الأفراد أو المجتمع، وعلى طرق اختبار أنواع التعليم، وناتجها وكفايتها الكمية والنوعية (الكيفية) (الرشدان، ٢٠٠١، ص٣٢).

ولكي يتحقق التنظيم المرغوب للتعليم الجامعي وصيغته الاقتصادية المستقبلية لابد من تحديد المعايير الأساسية لاستشراف اقتصاديات التعليم. ويقصد بالمعايير الاقتصادية للتعليم تنظيم اقتصاديات التعليم بطريقة تؤدي إلى أقصى درجة من الكفاية الإنتاجية في النشاط التعليمي المقصود في كل ناحية من نواحيه، لذلك كانت الكفاية الإنتاجية لكل نوع من أنواع النشاط التعليمي هي المعيار في اقتصاديات التعليم مع الأخذ في الاعتبار صلة المعايير القومية أو الاجتماعية بمعيار الكفاية الاقتصادية. ومن أهم المعايير الواجب مراعاتها عند وضع تصور مستقبلي لاقتصاديات التعليم ما يلي (عمار، ١٩٦٤، ص٩٩-١٢٣):

١ - ميزانية التعليم والجهد التعليمي:

لا تعطي ميزانية التعليم وحدها صورة كاملة عن الجهد التعليمي وما يمكن أن يعطيه من عائد، إذ إن الميزانية التعليمية مرتبطة برأس المال القائم أو الثروة التعليمية وهو ما يتمثل في أجهزة التعليم ومنشأته ومبانيه وهيئات التدريس.

٢ - ميزانية التعليم والميزانية العامة:

العلاقة بين ميزانية الدولة وميزانية التعليم تمثل الوضع النسبي للجهد التعليمي في صلته بالجهود الأخرى للدولة في نواحي الزراعة - الصحة - المواصلات؛ إلى غير ذلك. وتعتبر ميزانية التعليم بالنسبة لميزانية الدولة من المثيرات التي لها دلالتها في نوع الجهد الذي تبذله الدولة في نشاطها التعليمي.

٣ - ميزانية التعليم والدخل القومي العام:

إن ميزانية التعليم بالنسبة للدخل القومي تمثل من ناحية ما يمكن أن يدخره المجتمع لفترة زمنية معينة بحيث يستعين بهذا الادخار في المستقبل القريب أو البعيد، كما يمثل ما يمكن أن يستثمره المجتمع في جانب المشروعات بعيدة المدى.

٤ - نصيب الفرد من الإنفاق على التعليم:

يعتبر من المثيرات الإحصائية المفيدة في اقتصاديات التعليم للمقارنة أو لمعرفة النمو الكمي لنصيب الفرد في ميزانية التعليم عن طريق نسبة ميزانية التعليم إلى عدد السكان.

٥ - توزيع ميزانية التعليم على المراحل والمستويات والأنواع المختلفة:

من أهم العناصر في اقتصاديات التعليم النسب التي يتم بها توزيع ميزانية التعليم على مختلف المراحل والمستويات التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي والجامعي وعلى أنواعه كالتعليم الفني والمهني والأكاديمي. وهكذا فإن القيمة الرقمية لهذه التكلفة تتوقف دلالتها على نوع التنظيم؛ حيث إن لهذا التوزيع دلالته من ناحية الأعداد لأنواع القوى العاملة المستقبل ومدى الأهمية المعطاة لكل مستوى من المستويات.

٦ - الكلفة التي يتحملها الدارسون:

تكلفة الطالب في كل مرحلة وكل نوع من أنواع التعليم يدل إلى حد كبير على الناحية الكيفية في التعليم، حيث إن التعرف على قدرة الدارسين على تحمل نفقات التعليم قد يؤدي إلى تحسين الكفاية في أوجه الإنفاق ومساعدة الدولة في حسن إدارة توزيع الدعم المالي على الدارسين المعوزين.

٧ - آلية التدريس ومعدلاتها:

أ - معدل نصيب المعلم أو الأستاذ.

ب - معدل نصيب الجامعة من القاعات.

وتختلف هذه المعدلات بحكم مرحلة التعليم ومستواه كما تختلف بحكم نوعه ومقتضياته.

٨ - ناتج العمليات التعليمية:

أي مجموع خريجي سنة من السنوات بالنسبة لعددهم عند الالتحاق وهو من الأمور الهامة من ناحية صلاحية البرامج الدراسية ومطالب العملية التعليمة ويستعين بها رجال التخطيط التربوي لتوقعات المستقبل في ضوء الصورة الماضية.

٩ - الوقت المتاح:

إن الكفاية الاقتصادية للتعليم تقتضي أن نوجد نسبة تمثل العلاقة بين مضموني الدراسة ومناهجها والوقت المتاح للمتعلمين.

والمتتبع لمسيرة التنمية في المملكة العربية السعودية يدرك حجم الإنجاز وما تحققه من مكتسبات رائدة تنمو بخطوات ثابتة وحثيثة وما كان ذلك ليتحقق لولا توفيق الله أولاً ثم اهتمام القيادة الحكيمة ببناء المواطن المؤهل وإعداده الإعداد المناسب للمشاركة الفعالة في دفع عجلة التنمية، وإتاحة فرص التعليم للجميع، ونشره بمستوياته المختلفة وتخصصاته الدقيقة في جميع أرجاء المملكة، فأصبح الاقتصاد السعودي يتمتع بتنوع ملحوظ في القاعدة الاقتصادية ومصادر الدخل، حيث تم إكمال البنية الأساسية والخدمات العامة التعليمية منها والصحية، وتطورت الموارد البشرية بدرجة سمحت بسعودة أغلب الوظائف، وبدأت التوجه نحو المزيد من سعودة وظائف القطاع الخاص، وتهيئة الاقتصاد الوطني للتعامل بمرونة وكفاءة مع المتغيرات والمستجدات على الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية، وبصفة خاصة منظمة التجارة العالمية التي بات انضمام المملكة العربية السعودية إليها وشيكا؛ (خطة التنمية، ١٤٢٥ نص ٥٨-٦٠). وقد استند التخطيط التنموي في المملكة منذ بدايته قبل ثلاثين عاما على رؤية بعيدة المدى تتعلق بالبنية الهيكلية للاقتصاد السعودي؛ إذ تضمنت خطة التنمية الأولى في إطار

أهدافها العامة: تنويع مصادر الدخل الوطني وتخفيف الاعتماد على النفط عن طريق زيادة إسهام القطاعات الإنتاجية الأخرى في الناتج الإجمالي. وقد أكدت التجارب التي مرت بها المملكة خلال خطط التنمية الست المتعاقبة صحة هذا التوجه الاستراتيجي وأهميته المتزايدة لتحقق التنمية المستدامة؛ (خطط التنمية السابعة، ١٤٢٥هـ، ص٦٥).

وتتم التنمية الاقتصادية عن طريق:

١ - تنمية الموارد البشرية وزيادة إنتاجيتها وإحلال القوى العاملة السعودية المؤهلة محل القوى العاملة غير السعودية وتحقيق النمو المتوازن بين مناطق المملكة المختلفة.

٢ - تنوع القاعدة الاقتصادية وتقليل اعتمادها على إنتاج النفط الخام وتصديره وذلك لتنمية الموارد الطبيعية الأخرى وتشجيع النشاطات الاقتصادية المختلفة.

٣ - إيجاد بيئة مواتية لنشاط القطاع الخاص، وتحفيزه على الاستثمار والاضطلاع بمهمات قيادية في مسيرة التنمية.

٤ - تعزيز موقع المملكة في الاقتصاد العالمي وتوسيع التكامل الاقتصادي مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وزيادة التعاون الاقتصادي مع الدول العربية الإسلامية الأخرى (خطة التنمية السابعة، ١٤٢٥هـ، ص٨٠)

توضح المؤشرات في مجال تنمية الموارد البشرية ارتفاع عدد الملتحقين بالمؤسسات التعليمية من نحو (٦٠٠) ألف طالب وطالبة في عام (١٣٨٩/١٣٩٠هـ - ١٩٦٩م) إلى (٤٧٤٨) ألف طالب وطالبة في عام (١٤١٩/ ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م) أي بمعدل زيادة سنوية مقدارها (٧٪) في المتوسط (خطة التنمية السابعة، ١٤٢٥هـ، ص٦٦). لذلك فمن الطبيعي أن يكون هناك الإقبال المتزايد على التعليم والنمو السكاني المضطرد وبنسبه كبيرة وعالية إذا ما قورنت بأغلب بلدان العالم. وذلك له أثره في تخطيط التعليم في ضوء المستجدات المترتبة على ذلك وزيادة الطاقة الاستيعابية في مؤسسات التعليم العام على أسس ومعطيات واقعية قائمة على دراسات علمية دقيقة لمواجهة متطلبات التنمية الحاضرة

والمستقبلية. فالتعليم العالي في المملكة العربية السعودية نشأ في ضوء الاحتياج إلى كوادر علمية مؤهلة تساهم في بناء الوطن وتحقيق التنمية المطلوبة في مجالات الحياة المختلفة.

جدول رقم (١)

الجامعات وكليات البنات مقرها وتاريخ إنشائها

وعدد كلياتها حتى تاريخ ١٤٢٠هـ

اسم الجامعة	المقر الرئيس	تاريخ الإنشاء	عدد الكليات والمعاهد لعام ١٤٢٠هـ
جامعة الملك سعود	الرياض	١٣٧٧هـ	١٨
الجامعة الإسلامية	المدينة المنورة	١٣٨١هـ	٥
جامعة الملك عبد العزيز	جده	١٣٩١هـ	١٣
جامعة الأمام محمد بن سعود الإسلامية	الرياض	١٣٩٤هـ	١١
جامعة الملك فيصل	الهفوف	١٣٩٥هـ	٧
جامعة الملك فهد للبترول والمعادن	الظهران	١٣٩٥هـ	٨
جامعة أم القرى	مكة المكرمة	١٤٠١هـ	١٠
جامعة الملك خالد	أبها	١٤١٩هـ	٥

علمًا بأن هذه الجامعات تقع تحت مظلة وزارة التعليم العالي التي استحدثت عام ١٣٩٥هـ لتتولى الاشراف على الجامعات الثمانية المشار إليها كما أنيط بها استحداث أربع كليات للمجتمع في كل من جازان وتبوك وحائل وحفر الباطن، وذلك بناءً على القرار الصادر من مقام مجلس الوزراء في عام ١٤١٨هـ، بالإضافة إلى توليتها إصدار التراخيص بإنشاء الكليات الأهلية بعد صدور اللائحة التنظيمية الخاصة بذلك عام ١٤١٩هـ، وبالفعل صدر الترخيص لتسع كليات أهلية بدأت الدراسة في أربع منها. وقد حرصت قطاعات التعليم العالي على تنويع برامجها التعليمية في مختلف الدرجات العلمية والتأهيلية وذلك في إطار الجهود المبذولة لتأهيل أبناء هذا البلد في شتى فنون العلوم

والمعرفة ولسد حاجة سوق العمل بما يحقق النمو والازدهار لدفع عجلة التنمية ومواكبة التطورات الحضارية في مختلف الميادين والجدول التالي يوضح هذه البرامج في مختلف الدرجات العلمية:

جدول رقم (٢)

برامج التعليم العالي في المملكة العربية السعودية عام ١٤٢٠/١٤٢١هـ

البرنامج	الدرجة العلمية					المجموع
	الدكتوراة	الماجستير	الدبلوم العالي	البكالوريوس	الدبلوم المتوسط	
تربية وإعداد معلمين	٢٢	٢٥	١٥	٣٥	٣	١٠٠
فنون وفنون طبيعية	-	٢	-	٧	١	١٠
إنسانيات	٢٢	٢٨	٥	٢٦	١٨	٩٩
دراسات إسلامية	١٣	١٥	١	٢٠	-	٤٩
علوم اجتماعية وسلوكية	١٨	٣٠	٣	٢٥	-	٧٦
إدارة أعمال وتجارة	-	٨	-	٢٥	١٤	٤٧
دراسات قانون وقضاء شرعي	٨	١٠	-	٨	-	٢٦
اقتصاد منزلي	٣	٩	-	١٠	٢	٢٤
خدمات	-	-	-	-	٢	٢
حرف وصناعات وتعليم صناعي عالي	١	١	-	٥	١٣	٢٠
اتصالات وتوثيق	٥	٨	٢	١٦	-	٣١
نقل ومواصلات	-	-	-	-	-	-
علوم طبيعية	١٠	٣٣	-	٥٠	٤	٩٧
رياضيات وحاسوب	٩	١٥	-	٢٩	٧	٦٠

تابع/ جدول رقم (٢)

برامج التعليم العالي في المملكة العربية السعودية عام ١٤٢٠/١٤٢١هـ

البرنامج	الدرجة العلمية					المجموع
	الدكتوراة	الماجستير	الدبلوم العالي	البكالوريوس	الدبلوم المتوسط	
علوم طبية	٧	١٠	٢	٢٣	١٨	٦٠
هندسة	٩	٢٣	-	٤٤	١	٧٧
هندسة معمارية وتخطيط مدن	-	١٠	-	١٣	-	٢٣
زراعة غابات وصيد	٢	٢٢	-	١٣	-	٤٨
غير ذلك	-	٣	-	٦	٢	١١
المجموع	١٢٩	٢٥٢	٢٨	٣٦٥	٨٦	٨٦٠

ومن الجدول السابق يتبين أن برامج التعليم العالي كثيرة ومتنوعة في مختلف التخصصات؛ حيث يبلغ عددها الإجمالي (٨٦٠) برنامجاً موزعة على جميع المستويات للدرجات العلمية. وتأتي برامج التربية وإعداد المعلمين في رأس القائمة من حيث العدد فهناك (١٠٠) برنامج أعدت لهذا الغرض حتى تاريخ ١٤٢٠/٢٠هـ. ويعكس هذا مدى الحرص والاهتمام بإعداد المعلم المناسب والمؤهل تأهيلا تربويا للانخراط في سلك التعليم كما أن تعليم الطالبات له خصوصيته وبرامجه المناسبة، وهذا ما يتميز به هذا البلد المبارك، وأهمية إعداد المعلمة الإعداد الأمثل خاصة وأن مجال التعليم هو المجال المناسب لمساهمة المرأة في حركة التنمية ودخولها إلى مجال العمل. ومما يؤكد مدى اهتمام التعليم العالي بالكيف ما يقدم من برامج في مجال العلوم الطبية وفي مختلف الدرجات العلمية والتأهيلية حيث يقدم (٦٠) برنامجاً علمياً، مما يشير إلى أن المشكلة ليست في تنوع البرامج وإنما في توافر الإمكانيات للطالب ونقص الطاقة الاستيعابية في هذه البرامج، علما أن البرامج الطبية تتضاعف إذا ما

قورنت بكلفة الطالب الجامعي في البرامج الأخرى. وعلى وجه العموم فإن تكلفة الطالب الجامعي تقترب من (٢٨) ألف ريال. وفي إطار الجهود المبذولة لإيجاد نوع من التوازن بين مدخلات ومخرجات التعليم العالي كما وكيفا، قامت مؤسسات التعليم العالي بتطوير برامجها بما يتواكب مع التطور العلمي والانفجار المعرفي، وحظيت بمكانة علمية متميزة على المستوى العالمي إلا أنه لابد أن يؤخذ في الاعتبار أن ما يواجهه التعليم العالي من طلب متزايد على الالتحاق ببرامجه المختلفة ساهم في اللجوء إلى زيادة الأعداد المقبولة في مختلف مؤسسات التعليم العالي بما لا يتلاءم مع الإمكانيات المتوافرة فيها. وهذا، لاشك، له أثره على الكفاءة الداخلية والخارجية من الناحية الكمية والكيفية حيث تواجه مؤسسات التعليم العالي تحديا كبيرا لضمان جودة الكفاءة الداخلية، بما يستدعي التفكير الجاد في إيجاد الحلول الكفيلة للتعامل مع النمو المتسارع لأعداد خريجي المرحلة الثانوية. ولتحسين الكفاءة الداخلية للتعليم العالي يتطلب ذلك تنفيذ مجموعة من السياسات التي تتضمن:

* ربط مكافآت الطلاب بأدائهم ومستوى تقدمهم، وحفز الطالب المجد الذي ينهي دراسته في المدة المقررة أو قبلها.
* الارتقاء بمستوى أعضاء هيئة التدريس والباحثين وكفاءة أدائهم.
* التقيد بنسب معقولة للأعباء التدريسية وإتاحة الفرص لأعضاء هيئة التدريس لحضور الندوات والمؤتمرات العلمية المتخصصة.

إلا أن الضغط على الجامعات يصعّب من مهامها في وضع الآلية المناسبة في مراعاة الأنشطة الصفية وغير الصفية على حد سواء وتوفير المناخ العلمي والاجتماعي المناسب لجذب الطلاب والرفع من أدائهم وتحصيلهم الدراسي مما يؤدي إلى ارتفاع نسبة الرسوب والتسرب. فمن المهم جدا الحفاظ على المستويات المتحققة للتعليم العالي ومدى الكفاءة التي تم الوصول إليها، فينبغي لبرامج التعليم العالي تلبية حاجة الطلاب وحاجة المجتمع وكفاءة الأشراف

الأكاديمي وكفاءة أساليب التعليم وكفاءة الخدمة البحثية وكفاءة أساليب التقويم وكفاءة تقويم البرامج واستخدام التقنيات الحديثة. أما بالنسبة للكفاءة الخارجية: فيمثل الخريجون والخريجات مؤشرا لمدى كفاءة التعليم العالي. وبالنظر إلى أعداد خريجي وخريجات التعليم العالي نجد أنها لا تمثل سوى ٤٣٪ كما ذكر سابقاً إذا ما قورن بأعداد الطلاب والطالبات في مختلف البرامج، بالإضافة إلى أن هؤلاء الخريجون معظمهم متخصص في مجال نظري ويمثلون أكثر من ٨٠٪ من العدد الإجمالي للخريجين. أما في المجال الطبي لا يمثلون سوى ٢,٥٠٪ وهذا قد لا يتوافق مع متطلبات سوق العمل الذي يستمد كوادره البشرية المؤهلة والمدربة من التعليم العالي، ولا يخدم برامج التنمية المختلفة. فخطة التنمية السابقة تشير إلى أن إجمالي الداخلين الجدد إلى سوق العمل من خريجي التعليم والتدريب خلال الفترة من ١٤٢١/٢٠هـ - ٢٤/ ١٤٢٥هـ يبلغ (٧٦٠) ألف فرد أي ما يعادل ٩٣٪ من إجمالي الداخلين إلى سوق العمل، ويمثل خريجو التعليم العالي ما نسبته ٤,٢٨ ٪ منهم. وهذا يؤكد الدور الكبير لمؤسسات التعليم العالي في تنمية القوى العاملة من الناحية الكمية بزيادة أعداد الخريجين في مختلف التخصصات المطلوبة ومن الناحية الكيفية بتنويع مجالات التخصص وتأهيل الخريج على أفضل المستويات العلمية والتطبيقية. وهذا ما تسعى جاهدة مختلف مؤسسات التعليم العالي إلى تحقيقه بإذن الله.

ومن أهم الأسس الإستراتيجية للخطط الاقتصادية التي راعتها مواءمة مخرجات التعليم مع نسبة الإنفاق التعليمي ما يأتي: (خطة التنمية السابعة، ١٤٢٥هـ، ص١٢٤).

١ - تطوير مخرجات التعليم بما يتفق والشريعة الإسلامية، واحتياجات المجتمع المتغيرة ومتطلبات التنمية.

٢ - تحديث وتطوير المناهج الدراسية وطرق تدريسها ورفع مستوى هيئة التدريس. وتطوير وسائل التعليم لتلبية احتياجات المجتمع الفعلية.

٣ - معالجة مشكلة التسرب الدراسي في مراحل التعليم كافة.

٤ - زيادة الاهتمام بالبحث العلمي والتطبيقي في الجامعات ومراكز البحوث.

٥ - تشجيع القطاع الخاص على المساهمة في توسيع قاعدة التعليم العالي.

٦ - توجيه سياسة القبول في مؤسسات التعليم العالي بما يتفق ومتطلبات سوق العمل وقصر المكافآت التي تمنح للطلبة على الطلاب المحتاجين في التخصصات التي يحتاجها سوق العمل.

٧ - الاهتمام بأوجه النشاط اللا صفي في مراحل التعليم كافة.

٨ - التوكيد على تكامل ومرونة قنوات وروافد التعليم.

ولتحسين الكفاءة الخارجية لمؤسسات التعليم للعالي يتطلب ذلك تنفيذ مجموعة من السياسات التي تتضمن:

* حفز الطلاب على الالتحاق بالكليات التقنية والعلمية.
* الربط بين التعليم العالي ومتطلبات التنمية واحتياجات سوق العمل.
* تدريب طلاب مؤسسات التعليم العالي عمليا في مؤسسات القطاع الحكومي والخاص كجزء من متطلبات التخرج.
* تكثيف جهود الغرف التجارية والصناعية الهادفة إلى إعادة تأهيل الخريجين وفقا لمتطلبات التنمية واحتياجات السوق بالتنسيق والتعاون مع وزارة التعليم العالي والجامعات والجهات المعنية.
* التقويم المستمر لأداء خريجي مؤسسات التعليم العالي من قبل القطاع الخاص.
* دور التعليم العالي في تلبية احتياجات التنمية.

ربما كان من أهم الاعتبارات التي يجب أن تحظى بالرعاية والاهتمام في وضع التعليم العالي ومدى تلبيته لاحتياجات التنمية، وهذا أحد المقاييس الهامة لكفاءة التعليم العالي الخارجية، فالعلاقة بين التنمية والتعليم العالي وثيقة

ومتبادلة. ويمكن الوقوف على بعض الجوانب الهامة التي تمثل هذا الرابط الوثيق على النحو الآتي:

أ - تأهيل القوى البشرية المتخصصة:

يقوم التعليم العالي بجهود حثيثة ومتقدمة لتوفير قوى بشرية ماهرة ومؤهلة في مختلف التخصصات الدقيقة، لذلك سعت مؤسساته إلى زيادة الطاقة الاستيعابية في مدخلاتها، وهذا يساعد جميع الجهات المستفيدة من مخرجات التعليم العالي سواء كانت حكومية أو أهلية. ومن خلال تتبع أفواج الخريجين خلال خطط التنمية من الأولى وحتى السادسة، نجد أن عدد الخريجين ارتفع من ٨٢٣ في عام ١٣٩١/٩٠هـ إلى ٦٤٥١٩ في عام ١٤٢٢/٢١هـ. وهذا يؤكد النمو العددي لخريجي وخريجات التعليم العالي الذي تضاعف عشرات المرات. وإذا نظرنا للعدد المستهدف في الخطة الخمسية السابعة، نجد أن سوق العمل يحتاج من خريجي التعليم العالي بأنماطه المختلفة إلى نسبة ٤,٢٨٪ من الداخلين الجدد إلى سوق العمل؛ أي ما يعادل (٢٣٢) ألف وظيفة من العام ١٤٢١هـ إلى عام ١٤٢٥هـ.

ب - التدريب وإعادة التأهيل:

يقوم التعليم العالي بدور كبير في إتاحة فرص التدريب وإعادة التأهيل وذلك عن طريق الدورات التدريبية المتخصصة من خلال مراكز خدمة المجتمع والتعليم المستمر سابقا أو كليات الدراسات التطبيقية حاليا. كما أن بعض الأقسام والكليات تقوم بدور فاعل في إيجاد البرامج المناسبة لذلك. وتسعى المؤسسات التعليمية والأكاديمية لتوفير الإمكانيات اللازمة لتنفيذ هذه البرامج وهي متاحة للمتقدمين سواء في القطاعين الحكومي أو الخاص وكذلك للأفراد. وقد بلغ عدد الدورات التي قدمتها الجامعات السعودية نحو (٣٩١) دورة استفاد منها حوالي (١٣٧٤٣) متدربا، وهي موزعة على النحو التالي:

الجامعة	عدد الدورات
جامعة الملك سعود	٨٨
جامعة الملك فهد للبترول والمعادن	٨٣
جامعة أم القرى	٦٥
جامعة الملك فيصل	٤٨
جامعة الملك عبد العزيز	٤٥
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية	٣٧
الجامعة الإسلامية	٧٢

وهذه تعكس مدى اهتمام الجامعات السعودية بشكل خاص والتعليم العالي بقطاعاته المختلفة بشكل عام بجانب التدريب وإعادة التأهيل.

ج - تنمية الحركة العلمية والثقافية:

تقوم مؤسسات التعليم العالي بدور هام جدا في نمو الحركة العلمية والثقافية وذلك من خلال الآتي:

١ - إقامة المؤتمرات والندوات العلمية المتخصصة:

ويتم من خلال الجمعيات أو الأقسام والكليات كما أن المشاركات الفعالة لمنسوبي التعليم العالي من أعضاء هيئة التدريس ومن في حكمهم في المؤتمرات والندوات الداخلية والخارجية له أثره البالغ في إنماء وإثراء الجانب العلمي والثقافي.

٢ - القيام بإجراء البحوث والدراسات العلمية التي تتناول جوانب تخصصية:

تهدف إلى مواكبة النمو والتطور على المستوى المحلي والعالمي على شكل كتب أو مجلات علمية. ومما يدل على زيادة الاهتمام بالنشر العلمي أقامت الكثير منها مطابع خاصة لنشر إنتاجها العلمي ليتم ذلك بالمستوى المطلوب

والوقت المناسب. كما أن هناك اهتمام خاص بإقامة معارض للكتب بمشاركات عربية وعالمية بالإضافة إلى استغلال بعض المناسبات وإقامة معارض مصاحبة تضم عشرات الآلاف من الكتب الحديثة والمتميزة التي تخدم القارئ وتنعكس على نشاطاته العلمية والعملية وهذا بالطبع يصب في مصلحة التنمية الشاملة بشكل عام.

د - خدمة المجتمع:

لا شكَّ أن خدمة المجتمع أحد الأهداف الأساسية لرسالة التعليم الجامعي وتتوافر من خلالها طرق متعددة تختلف من مؤسسة إلى أخرى.

سبل مواجهة التعليم العالي لمتطلبات التنمية

هناك العديد من الملاحظات التي يصعب معها مواكبة النمو الحاصل في مجال التنمية واحتياجات سوق العمل حاضراً ومستقبلاً ومن هذه الملاحظات:

أولاً: الضغط الكبير المتمثل في أعداد الطلاب المتقدمين إلى مؤسسات التعليم العالي وخاصة الجامعية منها، وذلك فوق طاقتها الاستيعابية حيث وصلت نسبة عدد الطلاب إلى الأستاذ في بعض الأفواج (١:٣١). وهذه إذا ما قورنت بكثير من جامعات العالم وحتى ما هو مستهدف في خطط التنمية بالمملكة تعتبر نسبة مرتفعة، وقد تنعكس على مستوى الكفاءة في الجوانب التعليمة والتدريبية. كما أن مؤسسات التعليم العالي، دون العدد المطلوب لمواجهة العدد المتزايدة واحتياجات التنمية.

ثانياً: عدم الاستفادة من تشعيب التعليم في المرحلة الثانوية عند القبول في الجامعات بالمستوى المطلوب حيث تستقطب المجالات الأدبية حوالي ٨٧٪ من المستجدين والنسبة نفسها تقريباً من المقيدين. وهذا لاشك يمثل نوعاً من عدم التوازن في سياسة القبول وربما لا يوجد نوع من المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل. والدليل على ذلك أن المجال الطبي لا يغذي سوق العمل إلا بنسبة ٢,٥٪ من الخريجين رغم أن الحاجة ماسة إلى خريجين في هذا المجال

حيث إن نسبة الأطباء السعوديين في حدود ٢٠٪ وربما تصل إلى ٤٠٪ عام ٢٠١٠، مما يعكس مدى الحاجة إلى إعادة النظر في سياسة القبول في التعليم العالي بتقليص بعض المجالات وزيادة الأخرى بشكل تدريجي.

ثالثاً: تركز الجامعات والكليات في المدن الرئيسة، وهذا - بلا شك - يمثل عبئاً على الجامعات في الحالتين إذ استقطبت طلاب المناطق المحيطة أو تلك مما يترتب عليه ازدواجية في الإدارات والكليات المساندة وكذلك إيجاد بعض الأنظمة المزدوجة لتتلاءم مع الواقع لهذه الفروع.

رابعاً: تفوق الطالبات العددي ومحدودية المجالات التخصصية لهن إذا ما قورنت بالطلاب، مما يترتب عليه مستقبلا إهدار كثير من الطاقات البشرية النسائية؛ حيث من المتوقع أن تزيد نسبة الطالبات إلى أكثر من ٦٠٪ من العدد الإجمالي للملتحقين ببرامج التعليم العالي. وكما هو معروف بأن النسبة الغالبة من الخريجات تتجه إلى التدريس أو تبقى في المنزل. وهذا لاشك يتطلب النظر في كيفية الاستفادة من عمل المرأة وإمكانية تنويع البرامج المتعلقة بها والملائمة لظروفها وفق منطلقات وأسس إسلامية صحيحة وواضحة.

خامساً: دور البحث العلمي في التنمية لازال محدوداً وموجها في الغالب لأغراض محدودة مثل الترقية أو الحصول على درجة علمية. وقد يعود ذلك إلى قلة الدعم والمشاركة من القطاع الخاص في هذا المجال الحيوي الهام الذي يعتبر مفتاحا أساسيا في التخطيط والتطوير لمستقبل التنمية في أي بلد من العالم ولاشك أن الحاجة أكبر في المملكة العربية السعودية بصفتها دولة نامية تشق طريقها للتقدم والرقي بشكل متسارع الخطى لما يتوافر من طموح ودعم وتشجيع من ولاة الأمر في جميع المجالات.

سادساً: وجود فجوة بين الإعداد ومتطلبات التوظيف وربما يكون ذلك ناتج عن قصور في التصنيف الوظيفي لبعض المجالات أو التخصصات.

سابعاً: لازال التعاون بين القطاع الخاص والجامعات دون المستوى

المطلوب. ولعل النظر في مبدأ المشاركة أسوة ببعض التجارب الدولية أمر مطلوب لتكييف المناهج والمواءمة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل.

ثامناً: لم يمر التعليم العالي في المملكة بتجربة توجيه برامجه لتحقيق أهداف وطنية محددة في مجال من المجالات على مدى زمني معين مثل مجال الطب أو الهندسة أو الصناعة أو التجارة وغيرها من المجالات حسب ما يتطلبه سوق العمل وفق استراتيجية منظمة لذلك على المستوى الوطني.

وبناءً على المؤشرات المستقبلية للتعليم العالي، ومن هذا المنطلق نورد بعض السبل التي يمكن أن تساهم في زيادة الطاقة الاستيعابية بالجامعات لمواجهة متطلبات التنمية المستقبلية من حيث الكم والكيف حتى العام ١٤٤٠هـ.

أولاً: من حيث الكم:

لاشك أن الوضع الراهن والرؤية المستقبلية تتطلب توسيع قاعدة التعليم العالي سواء ما يتعلق منه بالتعليم الحكومي أو الأهلي. ويمكن أن يتم ذلك على النحو الآتي:

١ - التعليم دون الجامعي:

وهذا النوع من التعليم يحقق برامج مناسبة لتأهيل قوى بشرية مؤهلة وقادرة على المشاركة في التنمية نظرا لأن البرامج في هذا المستوى يمكن أن تكيف وتعد حسب طبيعة المنطقة وحسب سوق العمل لذلك لابد من التوسع في البرامج التي تقدمها كليات الدراسات التطبيقية وما يماثلها، كما أثبتت تجربة كلية المجتمع جدواها في ذلك وربما يكون من المناسب تقسيم ذلك إلى مراحل:

المرحلة الأولى:

الاستفادة من كليات المعلمين وكليات المعلمات المتوسطة المنتشرة في أنحاء المملكة لتكون نواة حقيقية لحلقة الانتشار لكليات المجتمع في جميع مدن المملكة الصغيرة والكبيرة.

المرحلة الثانية:

فتح كليات مجتمع جديدة طاقت كل منها الاستيعابية تتراوح بين ١٥٠٠ إلى ٢٠٠٠ طالباً بحيث يتحقق في كل خطة خمسية ما لا يقل عن ٢٠ كلية قابلة للزيادة.

٢ - التعليم الجامعي:

ويمكن أن يتم ذلك وفق الآتي:

أ - افتتاح كليات جديدة مع نشرها في جميع المناطق حسب دراسة وتخطيط يأخذ في الاعتبار حاجة المنطقة إلى ذلك ويقترح أن يتم افتتاح ١٠ كليات في كل خطة خمسية الطاقة الاستيعابية لكل كلية تتراوح بين ٣٠٠٠ إلى ٥٠٠٠ آلاف طالب وطالبة.

ب - إنشاء جامعات جديدة تكمل منظومة الجامعات القائمة لتغطي مختلف المناطق وفق نظام دقيق لذلك تمثل الجامعة قمة الهرم للتعليم الجامعي في كل منطقة بحيث لا يقل العدد في كل خطة خمسية عن ثلاث جامعات؛ طاقة كل منها الاستيعابية تتراوح مابين ٢٠٠٠٠ - ٢٥٠٠٠ ألف طالبًا وطالبةً.

ج - الجامعات القائمة تعطى صفة التميز بحيث تقبل النخبة المتميزة من الطلاب حسب ما تمليه برامجها التعليمية كما يكون لها الاهتمام الأكبر بالبحوث والدراسات والتوسع في برامج الدراسات العليا لدرجة الماجستير والدكتوراه بحيث توجه هذه البحوث لخدمة التنمية ويجب أن يساهم القطاع الخاص في تمويلها.

ثانيا: من حيث الكيف:

أ - التوسع في إحداث البرامج المطلوبة وتطويرها بما يتلاءم مع مستجدات العصر ومتطلبات التنمية.

ب - تقنين القبول في بعض التخصصات وتوجيهه بحسب الحاجة إلى ذلك وفق قراءة متأنية لكثير من المتغيرات داخل المؤسسة التعليمية وخارجها.

ج - الاهتمام بجانب البحث العلمي كجزء من رسالة المؤسسة التعليمية تجاه المجتمع، ودعمه ماديا ومعنويا وإعداد الخطط اللازمة لذلك وحفز القطاع الخاص للاستفادة من هذا الجانب.

د - الاهتمام بتأهيل أساتذة الجامعات على أرقى المستويات ومتابعة تطويرهم بما يتلاءم مع واقع العصر سواء في استخدام التقنيات الحديثة أو متابعة المستجدات العلمية في مجال التخصص وتلقي الدورات والمشاركات اللازمة لذلك.

هـ - الاستفادة من وسائل التقنية والاتصال الحديثة في توفير المعلومات واستخدامها في تطوير أنظمة الجامعات وتفعيلها.

و - إدخال مبدأ الشراكة بين مؤسسات التعليم العالي والقطاع الخاص بحيث يكون هناك ممثلين للقطاع الخاص يساهمون في مناقشة القرارات حسب المستوى المناسب لتفعيل دور القطاع الخاص في دعم التعليم العالي.

ز - تشجيع التعليم العالي الأهلي وحثه على التوسع في المجالات التي تخدم التنمية وفق ضوابط ومعايير دقيقة تساهم في الرفع من كفاءته والبعد عن المبالغة في تحويلها إلى مؤسسات ربحية.

ح - إعادة تخطيط المناهج لتكون أكثر كفاءة وإسهاما في الرفع من مستوى الخريجين ليكونوا أكثر كفاءة وقدرة على خدمة قطاع التنمية.

الإجراءات من أجل استشراف مستقبل أمثل لمواجهة اقتصاد عالمي جديد:

١ - إعادة صياغة الهيكلة المالية للنظم التعليمية على نحو يجعل التمويل من أجل الجودة الشاملة في التعليم هي معايير عالمية للقياس والاعتراف والانتقال من تكريس الماضي والنظرة الماضية على المستقبل الذي تعيش فيه الأجيال التي تتعلم الآن (الزواوي، ٢٠٠٣، ص٣٤)

٢ - الاستخدام المكثف والمخطط للموارد المتاحة بشكل يسهم في رفع كفاءة إدارة الموارد المالية المخصصة وتتبع صور الهدر فيها وتقليلها بما يعود في

النهاية إلى تحسين الكفاءة الداخلية للنظم التعليمية التي تعاني من الهدر المستمر.

٣ - تحريك حماسة الجهود والمبادرات الشخصية للمشاركة في تمويل التعليم عن طريق منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

٤ - فتح الباب أمام مساهمات المؤسسات الإنتاجية والخدمية وخاصة الصناعية والزراعية والتجارية والمالية والنقابات بشكل يضمن موارد ثابتة لتمويل التعليم والإنفاق عليه ويضمن ربطه بمواقع الإنتاج والتنمية إلى جانب فتح مؤسسات التعليم العالي أمام تقديم الاستشارات المؤجرة لتلك المؤسسات.

٥ - التفكير في صيغ وأساليب تعليمية فاعلة جديدة تضيّق الفجوة بين التعليم والبيئة والمجتمع المحلي بحيث يمكن الاستفادة القصوى من الموارد البشرية والمادية والمالية المتاحة داخل هذه البيئة، وبما يخدمها في التحليل النهائي. ولعل الأخذ بصيغ جديدة في التعليم العالي ككليات المجتمع والتعليم عن بعد وغيرها خطوة في هذا الجانب، وقد يكون إجراء تعديلات جذرية في وظائف التعليم وخاصة العالي منه خطوة أخرى نحو توفير مصادر جديدة.

٦ - التوسع في إنشاء مراكز لنظم المعلومات التربوية على كل المستويات في رؤية واقع العملية التعليمية، والمعاونة في توضيح أبعاد المواقف الإدارية بغية اتخاذ قرارات إدارية سليمة بخصوص ترشيد الإنفاقات التعليمية.

٧ - الارتقاء بالكفاية الداخلية للنظم التعليمية عن طريق خفض معدلات الرسوب والتسرب وإنقاص العدد الكلي للسنوات التي يقضيها الطالب في المرحلة الجامعية مما يساعد على خفض الإنفاقات على تلك المرحلة مع الاهتمام بنوعية التعليم الأمر الذي يزيد من دور التعليم في خدمة المجتمع.

٨ - الاتجاه لجعل الجامعات مراكز للإنتاج إلى جانب القيام بالخدمات الاستثمارية بالإضافة إلى تدعيم برامج التعليم التعاوني التي تقوم فيها المصانع والمؤسسات التجارية والزراعية بتأسيس مؤسسات وكليات لخدمة قطاعاتها.

٩ - القيام بمزيد من الدراسات الاقتصادية والتخطيطية والفنية على المستويات التعليمية ودراسة الآثار الاقتصادية للتسرب والرسوب في الوحدات والمناطق المختلفة وسبل التغلب عليها وحساب التكاليف الحقيقية للوحدة الطلابية (زاهر، ٢٠٠٥، ص ٤٠٢-٤٠٦).

ملامح استشرافية للجامعة السعودية المستقبلية:

التصور المستقبلي للارتقاء بالقيم الاقتصادية للتعليم الجامعي السعودي من خلال ظهور دراسات وأبحاث حول مدرسة المستقبل يمكن أن تنطبق هذه الرؤية المستقبلية على جامعة المستقبل التي تختلف عن الجامعات القائمة؛ فهي مركز إشعاع حضاري وطاقة تنوير على المجتمع ككل ولا تختص فقط بتعليم الطلاب دون غيرهم بل تتعدى ذلك إلى خدمة الفرد والأسرة والبيئة والمجتمع الكبير بحيث:

١ - تحتوي على قاعات إلكترونية ومراكز معلومات تعليمية متطورة مرتبطة بشبكات المعلومات المركزية.

٢ - تشجع على استخدام وسائل غير تقليدية في التعليم والتعلم من خلال استثمار تكنولوجيا المعلومات داخل وخارج القاعات.

٣ - تخدم أهداف الفلسفة التعليمية المطلوب تحقيقها.

٤ - تتواصل مع المجتمع واحتياجاته وتفيد وتخدم المجتمع فالخدمات المتوافرة معها يمكن استخدامها عن طريق المحيط في غير أوقات الدراسة بحيث تتفاعل مع المجتمع.

٥ - توفير وسائل اتصال الطلاب بها طوال اليوم ومن منازلهم عن طريق حاسباتهم الشخصية؛ (التعليم عن بعد) والذي يوفر لأصحاب الأعمال مواصلة التعليم في مكان العمل.

٦ - تعكس الاتجاهات المعمارية الحديثة في تصميم المباني وتوفير قاعات ذات استخدامات متعددة ومساحات متنوعة للتعليم.

٧ - تحتوي على مساحات تشجع على التعليم العملي مثل الورش والمعامل التي تربط التعليم باحتياجات سوق العمل المستقبلية.

٨ - ربط التعليم بالتنمية الاقتصادية عن طريق:

أ - المواءمة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل.

ب - تأسيس نظام تعليمي أكثر مرونة يستجيب لمتغيرات سوق العمل بفاعلية. (المجلة العربية للتربية، ٢٠٠٠، ص٨٧- ٨٨).

ولتحقيق ما سبق يجب مراعاة المرتكزات الأساسية التالية عند تحديد هوية مناهج التعليم (محمود، ١٩٩٠، ص٣٦)

* أن تكون مناهجنا هي الأداة الأساسية التي من خلالها تظهر هويتنا ويتأكد انتماؤنا العربي والإسلامي، وذلك بتبني مفهوم الثقافة بالمعنى الذي يجعلها طابعاً يميز شعبا عن سائر الشعوب وأداة يستعين بها المعلمون في تعليمهم.

* أن يركز المنهج على الأفكار التي يحتاج إليها الطالب فتكون بالنسبة له أسلوب معيشة ومنهج حياة. وبمعنى آخر، ينبغي ألا يهتم المنهج بالأفكار لمجرد أنها مجموعة من العبارات التي تقدم للطلاب كي يحفظوها، ويستظهروا ألفاظها، وبذا تكون من قبيل اللغو الفارغ، وإنما يجب أن يركز المنهج على تعليم الأفكار ذات المهام الوظيفية في حياة الطلاب. لأن الأفكار هي بمثابة أدوات عيش، وأدوات عمل، حتى وإن لم يكن ذلك الجانب واضحا فيها أمام العيان.

* أن المنهج هو الوسيلة الرئيسية لتحقيق أهداف المدرسة، وأن المدرسة هي إحدى مؤسسات المجتمع التي يرعاها مهما كان النظام السائد فيه أو مهما كانت فلسفته، وأن المنهج هو المرآة التي تعكس الثقافة السائدة في أي مجتمع

من المجتمعات، وعلينا إذن كي نكون بالفعل أقوى، وأعلم، وأغنى وأرهف شعورا، أن نسعى جادين لعصرنة المنهج، لأنه وسيلتنا لتغيير حياتنا بالفعل نحو ثقافة جديدة تتناسب مع مقتضيات عصرنا الجديد. لذا فإن قضية عصرنة وتطوير التعليم هي القضية التي ينبغي أن تشغل بالنا وتحتل الحيز الأعظم من تفكيرنا.

ولا يقف الأمر عند هذا الحد، وإنما يتعدى ذلك بالنظر إلى المستقبل، فيعمل الفرد على التخطيط لذلك المستقبل تخطيطا علميا، وبذلك يستطيع الفرد أن يعايش هذا المستقبل مهما كان يحمل له من مفاجآت، أو أمور غير متوقعه (إبراهيم، ٢٠٠٠، ص٣٧).

توصيات الدراسة

١ - التركيز في التعليم على بناء الإنسان السعودي وإعداد قيادات المستقبل، وربط التعليم بأسواق العمل، وإعادة هيكلة منظومة التعليم بما يتمشى مع الإجراءات الهيكلية في إصلاح الاقتصاد السعودي في ضوء جملة من المستويات المعيارية مشتقة من حركة المعايير الدولية بما يوائم احتياجات البلاد وظروفها.

٢ - الإهتمام بالمهارات والقدرات التحليلية والابتكارية، والتركيز على المدخلات التعليمية والربط بين المخرجات وحاجات أسواق العمل، والتركيز على تعليم الإنتاج، والجودة الشاملة في العملية التعليمية، والاهتمام بالتعليم الجماعي، واعتبار التعليم صناعة لا تجارة رابحة.

٣ - إعادة هيكلة الأقسام الجامعية بحيث تضاف إليها الأقسام التقنية كالنجارة والديكور والميكانيكة والصيانة وتمنح شهادة البكالوريوس بدلا من الدبلوم.

٤ - المؤسسات التعليمية الحالية والمستقبلية أصبحت تتوسع في استخدام الحاسب الآلي بصورة رئيسية وهذه بداية لتكنولوجيا ذهنية جديدة تجعل

من متطلباته وجود كوادر لصيانة هذه الحاسبات وذلك من خلال إضافة حصص لصيانة الحاسب.

٥ - إنشاء أقسام داخل الجامعات لذوي الاحتياجات الخاصة أسوة لغيرهم من الطلاب بحيث تتلائم مع طبيعة الإعاقة التي يعانون منها.

٦ - إحلال التعليم مدى الحياة ليكون النمط السائد للتعلم في المجتمع السعودي، وإنشاء موارد ومصادر للتعلم مدى الحياة مثل المكتبات العامة والافتراضية وتسهيل الوصول إليها.

٧ - توسيع أطر التعاون الدولي في مجالات التعليم وربط التعليم وخططه بالخطة الاقتصادية وخطط التنمية واحتياجات سوق العمل في الداخل والخارج.

٨ - ضمان التنوع في السياسات والنظم التعليمية لتستجيب إلى مطالب واحتياجات مختلف فئات وشرائح المجتمع وتنسيق موارد الدولة وخطط التعليم وخطط التنمية.

٩ - اعتماد جودة التعليم الجامعي ببناء معايير قومية في إطار المنافسة الدولية، واعتبار هذه المعايير الدولية النموذجية أهدافاً عامة واستحداث مؤشرات لهذه المعايير واعتبارها الأهداف الخاصة.

A Tentative Proposal for Developing Higher Education in a New Global Economy

Dr. Aziza A. Aydaros
Dept. Curricula, College of Education
Om el-Qura University, K.S.A

Abstract

Education is a topic that receives tremendous debate and discussion as regards visions for development, being the fulcrum of renaissance, the major project for moving from the current status to the hoped one, and being the best stratagem to keep up with the breath-taking developments nationally, regionally and internationally. Simply put, there is no progress nor prosperity in the absence of education - an advanced education that transcends the mere acquisition of knowledge to the development of higher-order thinking skills and the learning how to learn skills, as well as the development of cognition and knowledge tools that are manipulated for ongoing learning and development, problem solving skills, all against standards for higher education to promote its global economic value. This study aims at recognizing standards for higher education in the light of modern trends to keep pace with a new economically-oriented global education. Highlights of the findings include: (1) reviewing the standards-based education movement against the economic added-value of higher education, knowledge economy, and information and communication technology in order to develop a futuristic vision for higher education in Saudi Arabia; (2) there is need to develop a culture of change in university students, faculty and administration; as well as in parents and civil society organizations. Recommendations indicated that there should be coordination between the Ministry of Higher Education and other ministries to achieve more cooperation and coordination in developmental plans at the present and in the future.

المراجع

١ - إبراهيم، مجدي عزيز (٢٠٠٠). **تطوير التعليم في العولمة**. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

٢ - إبراهيم، مجدي عزيز (٢٠٠٥). تطوير التعليم وفقاً للمستويات المعرفية: استجواب إلى من يهمه الأمر. بحث مقدم في المؤتمر العلمي السابع عشر للجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس بعنوان "مناهج التعليم والمستويات المعيارية"، ٢٦-٢٧ يوليو ٢٠٠٥م.

٣ - الألوسي، صائب (١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م). التعليم العام في دول الخليج العربية واقعة ومؤثراته المستقبلية. وقائع الندوة الفكرية الثانية لرؤساء ومديري الجامعات في الدول الأعضاء بمكتب التربية العربي لدول الخليج.

٤ - بغدادي، عبد الله عبد المجيد (١٤١٤هـ). **الانطلاقة التعليمية في المملكة العربية السعودية (أصولها، جُذورها، أوّليّاتها)**، ط٣. جدة: دار الشروق.

٥ - حارب، سعيد عبد الله (١٤٢٢هـ، ٢٠٠٢م). **اقتصاديات التربية والتخطيط التربوي (التعليم - الأسرة والإعلام)**، ط١. القاهرة: دار الفكر العربي.

٦ - خياط، محمد غزالي (١٩٨٣). دور التعليم العالي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة العربية السعودية. ورقة عمل مقدمة إلى الندوة الفكرية السابعة لرؤساء الجامعات. ١٩ - ٢١ شعبان ١٤١٧هـ (تقرير غير منشور).

٧ - الداود، عبد المحسن بن سعد (د.ت). **التعليم العالي في المملكة العربية السعودية: بدايته وتطوراته**. المؤلف.

٨ - الرشدان، عبد الله زاهي (٢٠٠١). **اقتصاديات التعليم**، ط١. عمان: دار وائل.

٩ - زاهر، ضياء الدين (٢٠٠٤). **مقدمة في الدراسات المستقبلية**، ط١. القاهرة: مركز الكتاب للنشر.

١٠- شحاتة، حسن سيد (٢٠٠٥). ثقافة المعايير والتعليم الجامعي. بحث مقدم في المؤتمر العلمي السابع عشر للجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس بعنوان "مناهج التعليم والمستويات المعيارية"، ٢٦-٢٧ يوليو.

١١- عبد الموجود، محمد (٢٠٠٥). مناهج المستقبل. بحث مقدم في المؤتمر العلمي السابع عشر للجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس بعنوان "مناهج التعليم والمستويات المعيارية"، ٢٦-٢٧ يوليو.

١٢- عبيد، وليم (٢٠٠٤). علامات مرجعية على طريق الجودة في التعليم. بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي السادس عشر، تكوين المعلم، **المجلد الثاني**، دار الضيافة، جامعة عين شمس.

١٣- علي، نبيل (٢٠٠١). الثقافة العربية وعصر المعلومات: رؤية لمستقبل الخطاب الثقافي العربي. **عالم المعرفة**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.

١٤- عمار، حامد (١٤٠٧هـ ١٩٨٧م) التعليم العالي في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. **دراسات تربوية**، رابطة التربية الحديثة بالقاهرة، المجلد الثاني ج٨.

١٥- عمار، حامد (١٩٦٤). **في اقتصاديات التعليم**، ط١. القاهرة: دار المعرفة.

١٦- عويس، مسعد (٢٠٠٥). المستويات المعيارية للأنشطة التربوية في مؤسسات التعليم العام والجامعي. بحث مقدم في المؤتمر العلمي السابع عشر للجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس بعنوان "مناهج التعليم والمستويات المعيارية"، ٢٦-٢٧ يوليو.

١٧- الفيصل، عبدالله (١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م). سبل زيادة الطاقة الاستيعابية بالجامعة لمواجهة متطلبات التنمية المستقبلية. ورقة مقدمة إلى ندوة الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي حتى عام ١٤٤٠هـ، وزارة التخطيط، الرياض.

١٨- السّلوم، حمد بن إبراهيم (١٤١١هـ). **تاريخ الحركة التعليمية في المملكة العربية السعودية**، ج٣، ط٣. واشنطن: مطابع انترناشينال كرافيكس.

١٩- العتيبي، سعد ناصر (٢٠٠٠). "توظيف واستخدام تكنولوجيا الاتصال وتقنية المعلومات الحديثة في تطوير وتفعيل أداء العلاقات العامة". ندوة العلاقات العامة - التواصل والاتصال، المديرية العامة للدفاع المدني، مطابع الهلال للأوفست، الرياض.

٢٠- اللائحة الموحدة للبحث العلمي في الجامعات (١٤١٩/١٠/٢هـ). المتوج بقرار خادم الحرمين الشريفين ورئيس مجلس الوزراء ورئيس مجلس التعليم العالي، بالتوجيه البرقي الكريم رقم: ٣٠٤٤/٧/٧ بتاريخ ٤/٢/ ١٤١٠هـ.

٢١- المؤتمر الرابع للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، دمشق (٢٧-١٤١٠/١/٢٩هـ الموافق ٢٩-٣١ آب ١٩٨٩م).

٢٢- مازن، حسام محمد (٢٠٠٥). الجامعات الافتراضية وآفاق التعليم عن بعد لبناء مجتمع المعرفة والتكنولوجيا العربي طبقاً لمستويات معيارية مقترحة للتعليم. بحث مقدم في المؤتمر العلمي السابع عشر للجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس بعنوان "مناهج التعليم والمستويات المعيارية"، ٢٦- ٢٧ يوليو.

٢٣- المجلة العربية للتربية (٢٠٠٠). الرؤية الكويتية لمعالم مدرسة المستقبل. الكويت، العدد ٣٥٤.

٢٤- محمود، حسين بشير (٢٠٠٥). حول المستويات المعيارية القومية للمنهج ونواتج التعلم. بحث مقدم في المؤتمر العلمي السابع عشر للجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس بعنوان "مناهج التعليم والمستويات المعيارية"، ٢٦- ٢٧ يوليو.

٢٥- محمود، زكي نجيب (١٩٩٠). **عربي بين ثقافتين**. القاهرة: دار الشروق.

٢٦- مكتب التربية العربي لدول الخليج (١٩٨٤). **أمة معرضة للخطر**، ترجمة وعرض يوسف عبد المعطي. الرياض.

٢٧- ندوة الدراسات العليا في الجامعات السعودية (١٤٢٢هـ ٢٠٠١م). توجيهات مستقبلية. عمادة الدراسات العليا، جامعة الملك عبد العزيز، وزارة التعليم العالي.

٢٨- النوري، عبد الغني (١٩٨٨). **اتجاهات جديدة في اقتصاديات التعليم في البلاد العربية**، ط١. الدوحة: دار الثقافة.

29 - Carr, J. & Harris, D. (2001). Succeeding with standards: Linking curriculum, assessment, and action planning. ASCD, Alexandria.

30 - Duffy, Cathy (2001). "The Education Standards Movement Spells Trouble for Private and Home Schools". Home School World, Internet document, Available at < http://www.grovepublishing.com/>, retrieved on September 21st 2003.

31 - Hardin, Tim (1999). "Reification and the Standards Movement in Public Education". **Bad Subjects**, Issue # 45, October 1999 .

32 - Harnischfeger, A. & Wiley, D.E. (1975). "Achievement Test Score Decline: Do We Need To Worry?" St. Louis: CEMREL.

33 - Harnischfeger, Annegret (2002). "Fad or Reform? The Standards Movement in the United States". Northwestern University, Chicago

34 - Jones, Jeffrey M. (2003). "The Standards Movement–Past and Present". Internet document: Available at < http://www.execpc.com/~presswis/>, retrieved on Sept 21st, 2003.

35 - National Council on Education Standards and Testing (1992). "Raising Standards for American Education: A Report to Congress, the Secretary of Education, the National Education Goals Panel, and the American People". Washington: National Council on Education Standards and Testing.

36 - National Education Goals Panel (1993). "The National Education Goals Report". 1993. Vols.1 & 2. Washington: U.S. Government Printing Office.

37 - Nuttall, D.L. (1992). "Performance Assessment: The Message from England". **Educational Leadership**, 49 (8), 54-57.

38 - O'Shea, M. (2005). From standards to success. ASCD: Alexandria.

39 - Popham, J. (1981). **Modern educational measurements**. London: Prentice-Hall International, Inc.

40 - Postlethwaite, T.N. & Wiley, D.E. (1992). **"The IEA Study of Science II: Science Achievement in Twenty-Three Countries"**. London: Pergamon.

41 - Ravitch, Diane and Arthur Schlesinger, Jr. (1996). "The new, improved history Standards". Wall Street Journal (April 3).

42 - Richards, J.C. (1996). **"Reflective Teaching in Second Language Classrooms"**, (Seventh edition, 2000). New York: Cambridge University Press.

43 - Rosenholtz, S. J. (1991). **"Teacher's workplace: The social organization of schools"**. New York: Teachers College Press.

44 - Ross, Doug (2002). "Reforming School Reform". Blueprint Magazine, July 29.

45 - Schmidt, W. H., McKnight, C. C., & Raizen, S. A. (1996). "Splintered vision: An investigation of U.S. science and mathematics education: Executive summary". Lansing, MI: U.S. National Research Center for the Third International Mathematics and Science Study, Michigan State University.

46 - Schmoker, Mike and Marzano, Robert J. (1999). "Using Standards and Assessment - Realizing the Promise of Standards-Based Education". **Educational Leadership**, 56 (6), March.

47 - The National Commission on Excellence in Education (1983). **"A Nation at Risk: The Imperative for Educational Reform"**. Washington: U.S. Government Printing Office.

48 - Thompson, Scott (2000). "Shared Accountability – Shifting from Heavy-Handed to Helping Hands," Strategies, May 2000, p. 1.

49 - Thompson, Scott (2001). "The Authentic Standards Movement and Its Evil Twin". **Phi Delta Kappa**, 82 (5).